معوقات استفادة الاقتصاد المصرى من التبادل التجارى مع أسواق دول السوق المشتركة لشرق وجنوب افريقيا وآليات تعظيم الاستفادة منها

ملخص

أصبحت التجارة بكافة صورها تلعب دوراً وحيوياً فى الاقتصاديات المتقدمه والنامية على حد سواء. وكمحاولة لتسليط الضوء على تحقيق الاستفادة من اتفاقيات التجارة الاقليمية تبحث هذه الورقة معوقات استفادة الاقتصاد المصرى من التبادل التجارى والنفاذ لأسواق تجمع السوق المشتركة لشرق وجنوب افريقيا Common Market for Eastern and Southern Africa ***(COMESA)*** فى ضوء استعراض أحكام وشروط تلك الاتفاقية وكذلك تقييم الاستفادة التجارية للاقتصاد المصرى من تلك الاتفاقية، وصولاً الى آليات وسبل مقترحة تحقق الاستغلال الأمثل من تلك الاتفاقية.

الكلمات الدالة: التجارة الخارجية، اتفاقيات التجارة الاقليمية، السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا، التكتلات الاقتصادية.

1- الإطار العام للدراسة

1-1- مقدمة :

عرف الانسان منذ القدم التجارة كأحد الأنشطة التى يمارسها لاكتساب الدخل ولطالما تخطت التجارة حدود الامبراطوريات التى تعاقبت من العصور القديمة وحتى العصر الحديث، والتجارة هى عملية تبادل طوعى بين منتج ومستهلك قد تشمل مواطنى نفس الدولة ويطلق عليها التجارة الداخلية ، وقد تمتد لتشمل مواطنى الدول الأخرى ويطلق عليها التجارة الخارجية أو الدولية[1]، واليوم أصبحت التبادلات التجارية تلعب دوراً رئيساً فى التواصل بين المجموعات البشرية وفى تطورها. وقد شكلت العصور الوسطى والحديثة أساساً لعدة تحولات اقتصادية وتقنيات تجارية ساهمت فى احداث تغيرات عميقه فى تلك المجتمعات وظهرت سوق عالمية حقيقية صار بإمكان الناس أن يبيعوا ويشتروا فى كافة أنحاء العالم مثلما كانوا يبيعون ويشترون ضمن البلد الواحدة [2].

ونظراً لما شهده العالم من أحداث سياسية واقتصادية من حروب عالمية وتضخم عالمى وازمات اقتصادية عالمية وانهيار لنظام النقد الدولى وإرتفاع أسعار النفط وانهيار التجربة الاشتراكية في أوروبا الشرقية وغيرها من العوامل أدركت معظم الدول خاصه المتقدمة منها أنها لن تتمكن من الحصول على منافع إقتصادية وزيادة قدرتها التنافسية إلا من خلال تحرير التجارة الدولية السلعية من القيود المفروضة

([1]) Paul A.Samuelson & William D.Nord house, Economics, seventeenth edition McGraw-Hill Irwin, 2001, p 297-299.

([2]) الفريد ايكس الابن، الاقتصاد العالمى المعاصر منذ عام 1980، ترجمة أحمد محمود، المركز القومى للترجمة، القاهرة، 2014، ص13-14.

عليها واتحادها فى شكل تكتلات تجارية ذات مصالح وأهداف مشتركة ، فشهد العالم توقيع الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة وإنشاء منظمة التجارة العالمية وما تبعهما من انخفاض فى التعريفات الجمركية الحمائية وتقليص القيود غير التعريفية ، وانتشار موجه من التكتلات والتكاملات التجارية الاقليمية[1] بدأت فى شكل اتفاقيات تفضيلية ثم تطورت فى شكل مناطق تجارة حرة ثم اتحاد جمركى ثم أسواق مشتركة وصولاً إلى الاتحاد الاقتصادى.

1-2- مشكلة الدراسة:

لما كانت التجارة الدولية ليست مجرد عملية لتدفق السلع فحسب بل أيضاً نقل للتكنولوجيا واجتذاب للأستثمارات واستقطاب لأنماط استهلاكية جديدة وإحداث لإصلاحات وإنشاء لترتيبات مؤسسية جديدة وتغيرات تنظيمية تتوافق مع التطورات المشهودة على الساحة الدولية ، ولما كان اللاعبون الفاعلون فى السوق العالمية ليست فقط حكومات الدول فحسب بل منظمات عالمية وشركات متعددة الجنسيات وتكتلات تجارية عملاقة يسعى كل منهم إلى توجيه سلوك التعامل لصالحة واقتناص الفرص وتخطى العقبات المحيطة بإطار تحرير المعاملات التجارية وإزالة القيود المفروضة عليها، ولما كان استقرار البلدان وتطورها السياسى وتقدمها الاقتصادى مرهون على توافر حالة التفاعل الايجابى مع محيطها الإقليمى وفق قواعد المنافع والمصالح الاقتصادية المتبادلة. أصبحت مظاهر التكتل التجارى تشكل قوة دفع كبيرة فى اقتصاديات البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء.

واليوم فى ظل احتدام التنافس بين الدول لإقامة التكتلات الإقليمية يثار ضعف استفادة الاقتصاد المصرى من اتفاقية السوق المشتركة لدول شرق وجنوب افريقيا وتوجها نحو مجالات لاتخدم الإرتقاء بمعدلات التنمية الاقتصادية، فلم تستفد مصر من وجود أطراف متأخرة اقتصاديا فى ذلك التكتل على صعيد النفاذ للخارج وتوسعة السوق المحلى ومن ثم تسعى الدراسة الإجابة على التساؤلات الأتية:

أ- ما هى محصلة الاستفادة الحالية للاقتصاد المصرى من اتفاقية السوق المشتركة لدول شرق وجنوب افريقيا ؟

ب- ما هى معوقات استفادة الاقتصاد المصرى من اتفاقية السوق المشتركة لدول شرق وجنوب افريقيا ؟

ت- ما هو الدور المنوط بالدولة لتعظيم الاستفادة من من اتفاقية السوق المشتركة لدول شرق وجنوب افريقيا ؟

([1]) Scott L.Baier, Jeffreyh. Bergstrand and Peter Egger, The New Regionalism, causes and Consequences, inter-American Development Bank and CEPII conference, The New Regionalism: progress, setbacks, and challenges", 9-10/2/2006,P6.

1-3- هدف الدراسة:

تبحث هذه الورقة تقييم الاستفادة التجارية للاقتصاد المصرى من من التبادل التجارى والنفاذ لأسواق تجمع الكوميسا ومن ثم تحديد أبرز معوقات استفادة الاقتصاد المصرى من التبادل التجارى والنفاذ لأسواق التجمع وصولاً لآليات وسبل مقترحة تحقق الاستغلال الأمثل من تلك الاتفاقية.

1-4- منهجيبة الدراسة ومصادر البيانات:

ينتهج الباحث المنهج الوصفى التحليلى لتقييم تأثيرات اتفاقية السوق المشتركة لدول شرق وجنوب افريقيا على الاقتصاد المصرى من خلال استعراض وتحليل المؤشرات الاقتصادية المعنية بتقييمها ، والمنهج الاستقرائى لبحث ودراسة معوقات الاستفادة من تلك الاتفاقية وصولاً الى تفسيرات ونتائج يستخدم على أثرها المنهج الاستنباطى فى وضع قواعد ارشادية لإصلاح وبناء إطار لسياسة التدخل الحكومى. وتحصل المعلومات اللازمة لتحقيق ذلك من البيانات الكمية والكيفية الواردة فى الوثائق والتقارير والمواقع الالكترونية الدولية وكذلك البيانات الواردة فى الدراسات والابحاث السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة.

1-5- خطة الدراسة:

في حدود منهجية الدراسة، وعلى ضوء الأهداف السابق تحديدها تتناول تلك الورقة ما تبقى على النحو التالى: 2- الدراسات السابقة. 3- نشأة اتفاقية السوق المشتركة لدول شرق وجنوب افريقيا وملخص أحكامها. 4- تقييم الاستفادة التجارية للاقتصاد المصرى من اتفاقية السوق المشتركة لدول شرق وجنوب افريقيا . 5- أبرز معوقات الاستفادة من اتفاقية السوق المشتركة لدول شرق وجنوب افريقيا. وأخيرا النتائج ومقترحات بشأن آليات تعظيم استفادة الاقتصاد المصرى من التبادل التجارى والنفاذ لأسواق تجمع السوق المشتركة لشرق وجنوب افريقيا والدراسات المستقبلية .

2- الدراسات السابقة:

2-1- في دراسة بعنوان "التبادل التجارى العربى الافريقى (الفرص والتحديات) دراسة حالة مصر وتجمع الكوميسا"[1] هدفت الى تلخيص أهم معوقات وتحديات التبادل التجارى العربى الافريقى، وكذلك المكاسب الناجمة منه من خلال دراسة نموذج التكامل المصرى مع تجمع الكوميسا، للتوصل الى مجموعة من المقترحات بشأن تعزيز ذلك النمط من التبادل التجارى. وفى سبيل ذلك انتهجت الدراسة المنهج الوصفى التحليلى، وتوصلت الى ان هناك بالضرورة فرصاً سانحة لنمو الصادرات المصرية الى تجمع الكوميسا وهو ما يعكسه الاثر الايجابى على زيادة الناتج المحلى الاجمالى. وبصفة خاصة يعد توافر العوامل البيئية

([1]) د.لمياء محمد الغربى، التبادل التجارى العربى الافريقى (الفرص والتحديات) دراسة حالة مصر وتجمع الكوميسا، المجلة العربية للإدارة، مجلد37، عدد4، ديسمبر 2017، ص85-11.

المواتية لذلك والتي تتمثل أعمدتها الرئيسة في التغلب على العوائق الاتية: العوائق السياسية (الاستقرار الداخلى للدول الأعضاء)، العوائق المرتبطة بالهيكل الاقتصادى(انتاج وتصدير عدد محدود من السلع الأولية والمشابهة في الدول الأعضاء)، العوائق المرتبطة بالهيكل التنظيمى(اشتراك الدول الأعضاء في أكثر من تكتل تجارى)، العوائق المرتبطة بالبنية الأساسية (افتقار شبكات النقل و المواصلات بين الدول الأعضاء). وأضافت الدراسة مجموعة من المقترحات من شأنها تنمية التبادل التجارى بين الدول الأعضاء على مستويات كلا من الحكومات والمجتمع المدنى والمؤسسات بالدول الأعضاء.

2-2- في دراسة بعنوان "AU and economic development: Egypt and the COMESA as a model" [1] هدفت الى دراسة مدى استفادة مصر من انضمامها لتكتل الكوميسا، محاولة تحديد اهم التحديات التي تعوق تنمية التبادل التجارى بين مصر ودول التجمع وكيفية التغلب عليها. وفى سبيل ذلك انتهجت الدراسة المنهج التحليلى، وتوصلت الى ان هناك فرصاً كبيرة لنمو الصادرات المصرية الى تجمع الكوميسا كما تتمثل اهم التحديات التي تواجه تجارة مصر مع دول الكوميسا في الاتى: تحديات متعلقة بالنقل والشحن (عدم وجود خطوط ملاحية منتظمة مما يرفع تكاليف الشحن) ، تحديات متعلقة بالتسويق و الترويج (قصور أنشطة الدعاية و خدمات مابعد البيع)، تحديات إدارية (قصور المعلومات عن الدول الأعضاء)، تحديات متعلقة بأسواق دول الكوميسا الداخلية (ضعف القدرات الاقتصادية وتشابه الهياكل الإنتاجية وانخفاض متوسطات الدخول). وأضافت الدراسة مجموعة من المقترحات من شأنها تنمية التبادل التجارى بين الدول الأعضاء كتفعيل نظم التجارة الالكترونية ودور الوكلاء المصريين بين الدول وتبادل المعلومات الاقتصادية والتجارية بين الدول الأعضاء وانشاء غرفة مقاصة للدول الأعضاء وكذلك خطوط نقل بحرى منتظمة.

2-3- في دراسة بعنوان "دراسة التجارة الخارجية واثرها على الاقتصاد المصرى خلال الفترة 2006-2015 مع دراسة خاصة عن دور الكوميسا"[2] هدفت الى توصيف التجارة الخارجية لمصر مع دول الكوميسا وكذلك تحديد المزايا التنافسية للصادرات المصرية لدول التجمع مع الإشارة الى أبرز المعوقات و المخاطر التي تواجه التجارة الخارجية لمصر مع دول لكوميسا. وفى سبيل ذلك انتهجت الدراسة المنهج الوصفى التحليلى، وتوصلت الى انه في حين لا تمثل الواردات المصرية من دول الكوميسا نسبة هامة من اجمالى الواردات المصرية(0.19%) الا ان معدل تغطية الصادرات المصرية لدول الكوميسا للواردات المصرية من تلك الدول يبلغ 290.6% طبقا لإحصاءات عام2015 وهو ما يشير الى كفاءة التجارة

([1]) Dr.Zeinab Tawfeeq Al-Sayed Elewa, AU and economic development: Egypt and the COMESA as a model,African perspectives, studies and articles, volume13,issue46,2017, pp16-23.

([2]) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، دراسة التجارة الخارجية واثرها على الاقتصاد المصرى خلال الفترة 2006-2015 مع دراسة خاصة عن دور الكوميسا، يوليو 2017، ص2-123.

الخارجية المصرية لدول الكوميسا وان أسواق ذلك التكتل انما هو احد الأسواق الواعدة للصادرات المصرية خصوصا وان الصادرات المصرية لتلك الدول لم تتأثر جديا بألأحداث السياسية و الاقتصادية التي ظهرت في مصر بدأ من 25 يناير 2011، كما ان هناك 16 مجموعة سلعية مصرية من أصل 33 مجموعة لديها ميزة تنافسية بأسواق الدول الاعضاء. وأرجعت الدراسة الى ان أبرز المعوقات التي تواجه تنمية التجارة بين دول الكوميسا هي كلاتى: عدم توافر البيانات الكافية ،غياب التنسيق بين بنوك الدول الأعضاء، نقص المشروعات المشتركة، الافتقار لخطوط الملاحة بين الدول الاعضاء . وأضافت الدراسة مجموعة من المقترحات من شأنها تنمية التبادل التجارى بين الدول الأعضاء بالأخص في مجالات التسويق و التنمية البشرية و مراقبة الجودة وتسهيل التجارة وإزالة العوائق البيروقراطية.

2-4- في دراسة بعنوان[1] "The gains and challenges of trading under COMESA" هدفت الى تحديد اهم المشاكل التي تعوق تنمية التبادل التجارى بين أعضاء تجمع الكوميسا والتي تمثلت في مشكلة استيفاء قواعد المنشأ لبعض الأعضاء مثل كينيا، الخسائر في الإيرادات الحكومية المتوقعة لبعض الدول الأعضاء نتيجة لتقليل أو إعفاء الضرائب الجمركية على تجارة الدول الأعضاء، الأثر السلبى لتحرير التجارة على تنافسية المشروعات الصناعية المحلية لكل دولة على حدة، تنسيق التعريفات الجمركية للدول الأعضاء للوصول الى تعريفة جمركية خارجية موحدة، قصور كفاءة بعض مرافق البنية التحتية خاصة فيما يتعلق بالطرق والسكك الحديدية وشبكات الاتصالات وارتفاع تكاليف الوقود مما يرفع من تكلفة الشحن، عدم شمول حوافز التصدير لأغلب الأنشطة الصناعية بالدول الأعضاء، العوائق البيروقراطية على حدود الدول الأعضاء مما يرفع من تكلفة التبادل التجارى، تهريب واردات سلعية للدول الأعضاء تحد من تنافسية المنتجات المحلية، عدم وجود نظم لتمويل الصادرات بين الدول الأعضاء، بهض الدول الأعضاء لازالت تفرض قيود تعريفية وغير تعريفية على تجارتها مع باقى الدول الأعضاء. وأشارت الدراسة الى ضرورة تفعيل ألية تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء للتغلب على المشاكل السابق ذكرها.

2-5- في دراسة بعنوان " الأثار الخارجية للتجارة الخارجية بين مصر و الكوميسا باستخدام نموذج الجاذبية للتحليل المكانى"[2] هدفت الى بحث كيفية زيادة حجم التبادل التجارى بين مصر ودول الكوميسا في ضوء الارتباط الاقليمى والمكانى بينهم و التعرف على أهم العوامل المؤثرة على التجارة الخارجية لمصر مع دول الكوميسا و الوقوف على أهم الدول التي تتوسع او تحد وارداتها من مصر. وفى سبيل

([1])Institute of economic affairs,,The gains and challenges of trading under COMESA, Trade information program, Trade notes, issue 17, February 2007, pp1-8.

([2]) د. عماد عبد المسيح شحاته، الأثار الخارجية للتجارة الخارجية بين مصر و الكوميسا باستخدام نموذج الجاذبية للتحليل المكانى، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى، مجلد21، عدد4، يسمبر 2011، ص1229-1252.

ذلك انتهجت الدراسة المنهج التجريبى من خلال استخدام نموذج الجاذبية من خلال تقدير أساليب انحدار البيانات المقطعية و السلاسل الزمنية وتطبيق أسلوب التحليل المكانى. وتوصلت الى انه بالرغم من أن مصر لديها عجز فى الميزن التجارى العام الا ان لديها فائض في الميزان التجارى مع دول الكوميسا خلال الفترة من 2007-2010 ، كما أن زيادة إجمالى الناتج المحلى فى مصر وزيادة إجمالى الناتج المحلى لدول الكوميسا يؤديان إلى زيادة الصادرات المصرية ، بينما كلما بعدت المسافة الجغرفية بين مصر والدول الأعضاء يؤدى ذلك إلى إنخفاض الصادرات المصرية، حيث أن الدول المسئولة عن زيادة صادرت مصر هى: ليبيا، السودان، أثيوبيا، كينيا، بينما الدول المسؤلة عن إنخفاض صادرت مصر هى: جيبوتى، موريشيوس، زامبيا. بالإضافة الى أن زيادة نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى فى مصر يؤدى لزيادة صادرت مصر للكوميسا، بينما تبين أن زيادة نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى فى الدول الأعضاء، وزيادة المسافة الجغرفية تؤدى إلى إنخفاض الصادرت المصرية لها، مما يعنى أنه بزيادة الدخل الفردى للمواطن بدول الكوميسا، فإنه طلبه الإستيرادى على المنتجات المصرية يقل. أيضاً وجود علاقة طردية بين إجمالى الناتج المحلى فى مصر واجمالى الناتج المحلى فى دول الكوميسا مع واردات مصر، بينما توجد علاقة عكسية بين المسافة الجغرفية وواردات مصر للكوميسا، حيث أن الدول المسئولة عن زيادة واردات مصر هى: ليبيا، كينيا، وموريشيوس، والدول المسؤلة عن انخفاض واردات مصر هي: السودان ،جيبوتى، زامبيا، أثيوبيا. أيضاً وجود علاقة عكسية بين نصيب الفرد من الناتج المحلى فى مصر ونصيب الفرد من الناتج المحلى بدول الكوميسا والمسافة الجغرفية مع واردات مصر، فإرتفاع دخل الفرد فى كل من: السودان، كينيا، وموريشيوس يؤدى إلى زيادة واردات مصر من تلك الدول. بينما تبين ان ارتفاع دخل الفرد في كل من ليبيا، أثيوبيا، جيبوتى، زامبيا يؤدى الى إنخفاض واردات مصر من تلك الدول. وأضافت الدراسة مجموعة من لمقترحات من شأنها تنمية التبادل التجارى بين الدول الأعضاء تمثلت في ضرورة تطوير مشروعات البنية الأساسية المشتركة بين الدول الاعضاء، وتحسين وسائل النقل بين مصر ودول الكوميسا، مع دراسة الأسواق الداخلية لهم، حتى يمكن تصدير سلع وخدمات مصرية تراعى ذوق المستهلك الأفريقى ومتطلبات الجودة وكذلك ضرورة انشاء مناطق استثمار مشتركة بين الدول الأعضاء.

2-6- في دراسة بعنوان "Determinants of trade intensity of Egypt with COMESA countries" [1] هدفت التقييم جهود التكامل الاقليمى لاتفاقية الكوميسا وتحديد اغلب العوامل المؤثرة على كثافة التجارة بين مصر ودول الكوميسا وكذلك ابراز أهم المعوقات التي تعترى ذلك التكامل. وفى سبيل ذلك انتهجت الدراسة المنهج التجريبى من خلال استخدام نموذج الجاذبية. وتوصلت الى ان هناك

(1)Samah SA Elmorsy ,Determinants of trade intensity of Egypt with COMESA countries, Bandung, journal of the global south,2:5, springer, 15, pp1-24.

فرص لزيادة تجارة مصر مع دول الكوميسا، وان زيادة الناتج المحلى الاجمالى لدول الكوميسا وعدد الحدود المشتركة بين مصر ودول الكوميسا هم أبرز العوامل المحددة لصادرات مصر لدول الكوميسا، كما ان ابرز معوقات ذلك التكتل تتمثل في: فقر البنية التحتية، الاعتماد على تصدير عد محدود من السلع الأولية والمتشابهة في الدول الأعضاء، و اتجاه أغلب الأعضاء الى عقد المزيد من اتفاقيات التكامل الاقليمى .

ويلاحظ من الدراسات السابق ذكرها انها اجتمعت على ان هناك مجموعة من المعوقات التي تحد من حركة التبادل التجارى بين مصر وباقى الدول الأعضاء بتجمع الكوميسا أو حتى بين باقى الدول الأعضاء وبعضهم البعض ، كما ان أغلب هذه الدراسات توصلت الى ان هناك مكاسب تجارية للاقتصاد المصرى من التبادل التجارى مع دول الاتفاقية، بل أن بعضها تنبأ ببعض المردودات الإيجابية للاتفاقية على الاقتصاد المصرى في المستقبل. بينما تضيف الدراسة الحالية لتلك الادبيات بانها تقييم الموقف الحالي لتطبيق الإتفاقية بين مصر وباقى الدول الأعضاء، وكذلك تحديد درجة الاستفادة التجارية من تلك الاتفاقية ما اذا كانت ضئيلة أم كبيرة من خلال قياس نسب الصادرات المصرية لدول الكوميسا من اجمالى الصادرات المصرية وكذلك واردات دول الكوميسا، ونسب الواردات المصرية من دول الكوميسا من اجمالى الواردات المصرية وكذلك صادرات دول الكوميسا لبيان ما إذا كانت هذه الاستفادة بتلك الاتفاقية تتجه نحو مجالات تخدم النفاذ للخارج وتوسعة السوق المحلى من عدمه وهو ما لم تتطرق اليه أياً من الدراسات السابق استعراضها. أيضاً تتطرق الدراسة الحالية الى تفنيد أبرز معوقات التبادل التجارى بين الدول الأعضاء بالاتفاقية من منظور ثلاث أبعاد وهم: أ- الوضع السياسى للدول الأعضاء، ب-الوضع الادارى والمؤسسى للدول الأعضاء، ج- الوضع الاقتصادى للدول الأعضاء وينقسم المحور الأخير الى ثلاث محاور فرعية وهم: حالة النقل، الظروف الاقتصادية، القدرة على النفاذ البينى، وهو مالم تتطرق اليه الدراسات السابق ذكرها بشكل مجتمع عند استعراضها لأهم معوقات تجمع الكوميسا. و أخيراً بناء على ما تتوصل اليه تلك المحاور وكذلك قياس درجة الاستفادة التجارية تتطلع الدراسة الى اقتراح حزمة من اليات التدخل الحكومى على ثلاث اتجاهات لم تتطرق أياً من الدراسات السابقة لها وهم : أ- التخطيط لسبل النفاذ البينى للسلع المصرية، ب- سبل تقليل تكلفة النفاذ البينى للسلع المصرية، ج-سبل تحفيز صادرات السلع المصرية للنفاذ البينى.

3- نشأة اتفاقية السوق المشتركة لدول شرق وجنوب افريقيا وأحكامها

بدأت السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا في عام 1981 بين السودان، جزر القمر، ارتيريا، أوغندا، أثيوبيا، زامبيا، رواندا، زيمبابوي، سوازيلاند، مدغشقر، الكونغو الديمقراطية، ملاوى، موريشيوس، موزمبيق، كينيا، الصومال، وجيبوتى وهو تكتل بدأ كمنطقة تجارة تفضيلية فى 1981/12/21 ودخل حيز التنفيذ فى 1982/9/30 بهدف إقامة منطقة تجارة حرة بين الدول الأعضاء ثم تتطور لتصبح اتحاد

جمركى ثم سوقا مشتركة ولكن بدأ فى العمل فعلياً فى 1994/12/8 وقد أنضم إليه بعد ذلك انجولا ، ليسوتو، موزنبيق، ناميبيا، تنزانيا فى 1994، ثم انسحبت ليسوتو وموزنبيق فى 1997 ثم انضمت مصر فى1999/6/1 ثم انسحبت تنزانيا فى2001/9/2، ثم انضمت سيشل في عام 2001، ثم انسحبت ناميبيا في عام 2004، ثم انضمت ليبيا في عام 2005 ثم علقت أنجولا عضويتها فى عام2007. وقد حلت اتفاقية السوق المشتركة محل اتفاقية التجارة التفضيليه الموقعة سابقاً فى 1981/12/21 بدأ من 1994/12/8[1].

وفى 2000/10/31 تم البدء فى تنفيذ اتفاقية منطقة تجارة حرة بين مصر ودول السوق المشتركة لدول شرق وجنوب افريقيا مع دول: كينيا، السودان، موريشيس، زامبيا، زيمبابوى، جيبوتى، ملاوى، الكونغو الديمقراطية، جزر القمر، ارتيريا، اثيوبيا، مدغشقر، سوازيلاند، اوغندا، رواندا، بوروندى ، ليبيا، وسيشل [2]، وبمقتضاها تعفى الصادرات المصريه من المنتجات الصناعية والزراعية والزراعية المصنعة من الضرائب الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل والقيود الكميه الموجهه لأسواق: كينيا، زامبيا، زيمبابوى، جيبوتى، مالاوى، مدغشقر، رواندا، ليبيا، جزر القمر، بوروندى، السودان، وموريشيوس[3]، وتخفض الضرائب الجمركية والرسوم ذات الاثر المماثل بنسبة 80% على الصادرات المصرية من المنتجات الصناعية والزراعية والزراعية المصنعة الموجهه لكل من: أوغندا و أريتريا، وبنسبة10% عند التصدير لأثيوبيا ، ولا تمنح كل من سيشل، الكنغو الديمقراطية، وسوازيلاند أيه معامله تميزيه للصادرات المصرية، حيث ان هذه الدول رغم عضويتها فى التكتل الا انها منحت فترة لتحديد واقرار التزاماتها بناءاً على ما يتلائم مع وضعها الاقتصادى. كما تعفى واردات مصر من المنتجات الصناعية والزراعية والزراعية المصنعة القادمه من أسواق: كينيا، موريشيوس، زامبيا، زيمبابوى، جيبوتى، ملاوى، مدغشقر، رواندا، بوروندى، جزر القمر، ليبيا، والسودان[4] من الضرائب الجمركية والرسوم ذات الاثر المماثل والقيود الكمية،

([1])The Common Market For Eastern And Southern Africa,

http://www.tas.gov.eg/English/Trade%20Agreements/Countries%20and%20Regions/Africa/comesa.1/5/2014

http://www.tas.gov.eg/Arabic/Trade%20Monitoring/tmc_Guides.1/5/2014

([2]) تظل الاتفاقية سارية إلا إذا قررت هيئة رؤساء الدول والحكومات الغاؤها بناءاً على توصيه المجلس الوزارى. وهدف الأعضاء تحقيق اتحاد جمركى فى عام 2004 تم تأجيله إلى عام 2008 ولكن لم يتحقق حتى الأن، وفى أجتماع الكوميسا فى 2009/6 أعلن عن انشاء المؤسسة النقدية للسوق المشتركة لدول شرق وجنوب افريقيا وفى 2011/3/7 تم بدء العمل بها، انظر:

http://globaledge.msu.edu/trade-blocs/comesa.1/5/2014

([3]) باستثناء تقدمت السودان فى 2001/5/23 بقائمة سلبية تتضمن 58 سلعة مستثناة من تطبيق الإعفاءات الجمركية، ثم قامت فى 2003/7/20 بناء على طلب الجانب المصرى بمراجعة القائمة وتخفيضها وانتهت ببتخفيض الضرائب الجمركية بواقع 30% على 11 سلعة، مع احتفاظها ب47 سلعة مستثناة من تطبيق الإعفاءات، كما تقوم موريشيوس أيضاً باستثناء 5 سلع من الإعفاء الجمركي يتم فرض ضرائب جمركية عليها بواقع 20% على بعضها و 40% على البعض الأخر.

([4]) باستثناء تحتفظ مصر بقائمة سلبية مع السودان ل5 سلع.

كما تخفض الضرائب الجمركية بنسبة 80% على واردات كل من: أوغندا و اريتريا، و10% على واردات أثيوبيا ، ولا تمنح أيه تخفيضات جمركية لواردات كل من سيشل، الكونغو الديمقراطية، وسوازيلاند.

ويطبق التراكم الثنائى للمنشأ بين الدول الاعضاء بالاتفاقية للمنتجات التى يتم انتاجها بالكامل داخل الطرف المصدر [1] والمنتجات التى يتم انتاجها داخل الطرف المصدر وتحتوى على مكونات تم استيرادها من دولة او دول أخرى بشرط إجراء عمليات تحويل جوهرى[2] تضمن أن لا تتجاوز قيمة المواد المستوردة الداخلة فى إنتاج السلعه شاملة مصاريف النقل والتأمين *"CIF"* 60% من التكلفة الاجمالية للمواد المستخدمة فى إنتاجها أو أن لا تقل القيمة المضافة الناتجة عن عمليات الانتاج عن 45% أو أكثر من تكلفة السلعة عند باب المصنع، ويجوز لأية دولة عضو أن تطلب خفض هذه النسبة إلى 25% إذا كانت السلعة ذات طبيعة استراتيجية أو ذات أهمية خاصة بالنسبة للبلد المصدر لغرض تحقيق التنمية الاقتصادية فى الدولة المصدرة، مع ملاحظة انه فى الاصل قد حددت الاتفاقية تلك النسبة لتكون 35% ولكن مصر طالبت بالتعامل على اساس 45% بينها وبين الدول الاعضاء الذين لديهم تبادل تجارى مع مصر شرط المعاملة بالمثل.

كما تضمنت الاتفاقية بعض الاحكام الاخرى مثل: اقامة نظام متقدم لتبادل المعلومات داخل الدول الأعضاء، التعاون فى المجال الصناعى، الزراعى، الغذائي، النقل والمواصلات، التدريب، الصحة، الاعلام، الطاقة، التمويل، السياحة، الاقتصاد، تحديد المواصفات والجودة والمقاييس، البيئة والموارد الطبيعية، العلوم والتكنولوجيا، العلاقات الثقافية، تطوير القطاع الخاص، أنشطة البحث والتطوير، إنشاء الوكاله الإقليمية للاستثمار لتعزيز الاستثمار المحلى والاجنبى داخل دول الاتفاقية، تعزيز العلاقات بين الدول الاعضاء وباقى دول العالم، ودفع مسيرة السلام والأمن والاستقرار بين الدول الأعضاء، أيضاً تنسيق السياسات المالية للدول الاعضاء .

وأتاحت الاتفاقية أنه يحق لأى دولة عضو لمعادلة الأثر الناجم عن الدعم أن تفرض رسوم تعويضية على المنتجات المستوردة من أى دولة عضو تعادل قيمة الدعم التى ترى أنه قد تم منحه إما مباشرة أو غير مباشرة للصناعة أو الإنتاج أو صادرات ذلك المنتج فى بلد المنشأ أو التصدير ويجوز للدولة العضو من أجل تلافى أثر الدعم أن تفرض رسوم تعويضية على اى منتج يتم استيراده من قبل دولة عضو أخرى. وكذلك فرض رسوم لمواجهة الاغراق، فضلاً عن الحق للدول الأعضاء في حمايه صناعتها الوليده.

([1]) وفقاً للمادة رقم (3) من البروتوكول الخاص بقواعد المنشأ للمنتجات المتبادلة بين الدول الاعضاء فى السوق المشتركة لدول شرق وجنوب افريقيا .

([2]) وفقاً للمادتين أرقام (4) ، (5) من البروتوكول الخاص بقواعد المنشأ للمنتجات المتبادلة بين الدول الاعضاء فى السوق المشتركة لدول شرق وجنوب افريقيا .

4- تقييم الاستفادة التجارية للاقتصاد المصرى من اتفاقية السوق المشتركة لدول شرق وجنوب افريقيا

وجدت بعض الدراسات التطبيقية ان هناك تكتلات تجارية عادت على اعضائها بمزايا اقتصادية مثل زيادة الصادرات وتحسين شروط التبادل التجارى وزيادة درجة المنافسة وتوسيع نطاق حجم الانتاج والسوق وزيادة مستوى تكنولوجيا الانتاج المستخدمة وانعكاسه على هيكل التبادل التجارى وجذب الاستثمارت الأجنبية وزيادة عوائد الاستثمار وزيادة معدلات التوظف وزيادة كفاءة النظم الضريبة المطبقة ورفع مستوى كفاءة المؤسسات الوطنية وضمان قيام النظم الديمقراطية واستقرارها وحماية الدول الأعضاء من مشاريع الهيمنة الدولية ونشر السلام ودحر الحروب والصراعات ومساندة الدول الأعضاء المتعثرة واكتساب موقف دفاعى وسياسى قوى فى المفاوضات الدولية وزيادة مستوى الرفاهية مقارنة بما كان كائن قبل عقد تلك التكتلات مثل اتفاقات ***(EU, NAFTA, MERCOSUR, SACU)*** فى حين وجدت دراسات أخرى ان هناك اتفاقات تجارية أخرى أدت بعد عقدها الى إساءة الوضع الاقتصادى لأعضائها مثل اتفاقيات ***(ECOWAS, CEMAC,WAEMU, SADC, CARICOM, MAGREB)*** ففى حين حقق بعض الأعضاء عائد اقتصادى مقبول إلا أن البعض الأخر عانى بوضوح من فاقد اقتصادى كبير، خاصة وان مبررات عقد تلك الاتفاقيات كان سياسيا فى المقام الاول على غرار الاتحادات الجمركية الإيطالية، والكندية، والألمانية، والأسترالية فى القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين[1].

ولا يعنى هذا ان يكون هناك فائض فى الميزان التجارى جراء عقد اتفاقات التجارة الحرة ولكن على الاقل يكون هناك بوادر لتقليل عجز الميزان التجارى وامكانيات لاستيعاب التكنولوجيا وتغيرات فى هيكل الصادرات والواردات. فاتفاقات التجارة الحرة لاتوفر بذاتها الفرصة لزيادة الصادرات وجذب الاستثمارات بقدر ما هى فرصة لنفاذ الصادرات للخارج وحفز القدرة التنافسية، وليست آلية لزيادة الانتاج والجودة لأن تفوق الصادرات بالكميات والجودة المطلوبة مرهون بالاساس بمدى كفاءة السياسات المحلية المطبقة . فأى اتفاقية تجارية على مستوى العالم لها مكاسب وخسائر لكل طرف من أطرافها فى آن واحد ومن ثم يعمل كل طرف على تعظيم مكاسبه وتدنية خسائره ، وتتوقف الاستفادة الفعلية للاقتصاد القومى على مدى الاستفادة من الفرص التى تتيحها الاتفاقية وجدية تطوير الجهاز الانتاجى وقدرة مواجهة التحديات التى

([1]) فعلى سبيل المثال فى تجمع شرق إفريقيا حصلت كينيا على سوق لمنتجاتها فى أوغندا وتنزانيا ولكنها لم تكن راغبة في شراء منتجات شركائها ، وبالتالى فإن تنزانيا وأوغندا لم تكونا راضيتين من استمرار تركز التطور الصناعى فى كينيا. انظر:

- ريتشارد بومفرت، ترجمة 1.د/ سفر بن حسين القحطانى واخرون ، مذكرات محاضرات فى نظرية وسياسة التجارة الدولية.جامعة الملك سعود ،2011،ص244-245.

- مايكل جيه بانزنر.عندما يسقط العمالقة، المركز القومى للترجمة،2012.ص134-135.

- Inmaculada Martínez-Zarzoso, Felicitas Nowak-Lehmann D., Nicholas Horsewood,, Effects of regional trade agreements using a static and dynamic gravity equation, Discussion papers, Ibero America Institute for Economic Research, No. 149, University of Goettingen,2006,p19

تفرضها الاتفاقية ، فتهيئة الظروف المحلية مع اى اتفاقية ربما يكون أهم من مجرد اتاحة الاسواق الاجنبية امام المنتجات المحلية.

وفيما يتعلق باتفاقية السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا فقد فاقت قيم الصادرات المصرية لدول السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا قيم الواردات المصرية من دول هذه الاتفاقية فكما يتضح من الجدول رقم (1) يلاحظ الاتى:

أ- تقلب الواردات المصرية من دول السوق السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا بين الزيادة والنقصان خلال الفترة من 2001-2018 . وعلى الرغم من ان الواردات المصرية من دول السوق قد زادت بمعدل 187% من 276 مليون$ فى عام 2001 إلى 792 مليون $ عام 2018 ، وتمثل الواردات المصرية من دول السوق فى المتوسط 1.5% من إجمالى الواردات المصرية إلا ان النصيب النسبى للواردات المصرية من دول السوق لإجمالى الواردات المصرية انخفض من 2,2% فى عام 2001 إلى 1% فى عام ، 2018، أيضاً انخفض النصيب النسبى للواردات المصرية من دول السوق لإجمالى صادرات دول السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا من 1.8% عام 2001 الى 0.7% في عام 2018.

ب- زادت الصادرات المصرية إلى دول السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا سنوياً خلال الفترة من 2001-2010 باستثناء انخفاض طفيف عام 2004 ثم انخفضت سنوياً خلال الفترة من 2011-2017 باستثناء أعوام 2012، 2016، الى ان عاودت الارتفاع مرة أخرى في عام 2018 . وعلى الرغم من ان الصادرات المصرية لدول السوق قد زادت بمعدل 1243% من 113 مليون$ فى عام 2001 إلى 1,5مليار $ عام 2018 ، وتزايد النصيب النسبى للصادرات المصرية إلى دول السوق من 2,7% فى عام 2001 إلى 5.2% فى عام 2018 ، أيضا زاد النصيب النسبى للصادرات المصرية لدول السوق لإجمالى واردات دول السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا من 0.4% عام 2001 الى 0.9% عام 2018.

ج- تحقق مصر فائض فى الميزان التجارى السلعى مع دول السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا مجتمعين باستثناء عامى 2001-2002 حققت مصر فيهم عجز تجارى[1].

([1]) فقد حققت مصر فائض فى الميزان التجارى السلعى مع دول السوق منفردين باستثناء دولة زامبيا حققت مصر معها عجز فى الميزان التجارى خلال الفترة من عام 2001 – 2018 وبعض السنوات لبعض دول التجمع وهى السودان أعوام 2001 – 2002، كينيا أعوام 2001 – 2003، 2008، 2010 – 2016، أثيوبيا أعوام 2001- 2002، 2006 – 2007، أوغندا أعوام 2001، 2004، 2007، الكونغو الديمقراطية أعوام 2012،2015، 2018، جيبوتى أعوام 2002 – 2003، 2006 – 2007، 2010، رواندا عام 2005، زيمبابوى أعوام 2001 – 2007 ، 2010، سوازيلاند أعوام 2001-2013،2002، جزر القمر أعوام 2002، 2009، 2011، 2013 ، مالاوى أعوام 2001-2007، 2009-2019، سيشل أعوام 2004، 2008-2009.

جدول رقم(1)

التبادل التجارى بين مصر ودول السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا

السنة	واردات مصر من دول الكوميسا بالألف $	% واردات مصر من دول الكوميسا لاجمالى الواردات المصرية	% واردات مصر من دول الكوميسا لاجمالى صادرات دول الكوميسا	صادرات مصر الى دول الكوميسا بالالف $	% صادرات مصر الى دول الكوميسا لاجمالى الصادرات المصرية	% صادرات مصر الى دول الكوميسا لاجمالى واردات دول الكوميسا
2001	276026	%2.2	%1.8	113316	%2.7	%0.4
2002	343263	%2.7	%2.0	132925	%2.9	%0.4
2003	225054	%2.1	%1.2	237061	%3.8	%0.8
2004	198923	%1.5	%0.8	230738	%3.0	%0.6
2005	298622	%1.5	%1.0	432996	%4.1	%0.8
2006	239229	%1.2	%0.6	442789	%3.2	%0.7
2007	363198	%1.3	%0.5	535059	%3.3	%0.7
2008	1148917	%2.2	%1.1	1585494	%6.1	%1.3
2009	707947	%1.6	%0.9	1892387	%7.8	%1.7
2010	962744	%1.8	%0.9	2277099	%8.6	%1.7
2011	906310	%1.5	%0.9	1673816	%5.3	%1.1
2012	898581	%1.3	%0.7	2042838	%6.9	%1.2
2013	657431	%1.0	%0.6	1857401	%6.5	%1.1
2014	585581	%0.8	%0.7	1592037	%5.9	%0.9
2015	575705	%0.8	%0.8	1178039	%5.4	%0.7
2016	484337	%0.8	%0.7	1191602	%5.3	%0.8
2017	504783	%0.8	%0.6	1135978	%4.4	%0.7
2018	792135	%1.0	%0.7	1522044	%5.2	%0.9
المتوسط	-	%1.5	%0.9	-	%5	%0.9

المصدر: http://www.trademap.org/Bilateral_TS.aspx.30/2/2019

و لكن تعد تلك الاستفادة التجارية للإقتصاد المصرى من اتفاقية السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا استفادة ضئيلة وذلك للشواهد الاتية:

أ- على الرغم من ان متوسط نسبة الصادرات المصرية الى دول السوق لإجمالى الصادرات المصرية خلال الفترة منت 2001-2018 تبلغ 5%، إلا ان هناك تبادل تجارى لمصر مع دول لا تشترك معها فى اتفاقيات تجارية بقيم أكبر من التبادل التجارى مع دول السوق، فعلى سبيل المثال بلغت نسبة صادرات مصر الى الهند من اجمالى الصادرات المصرية 6,9% فى المتوسط خلال الفترة من 2001-2018[1] وهى دولة متقدمة اقتصادياً عن كافة دول تجمع السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا.

([1]) http://www.trademap.org/Bilateral_TS.aspx.30/3/2019

ب– تتمثل أغلب واردات مصر من دول السوق فى منتجات[1]: الشاي ، القهوة ، الكاكاو ، العدس ، التبغ، بذور السمسم ، الجلود ، مواد الدباغة ، النباتات العطرية ، الماشية، النحاس ، وهو ما يتفق مع الطبيعة الاقتصادية والانتاجية لاغلب دول الاتفاقية فى حين تتمثل أغلب الصادرات المصرية فى منتجات[2]: مواد البناء ، المنتجات الكيميائية، المنتجات الصيدلانية ، الورق ، الألومنيوم ، السجاد والموكيت ، السيراميك ، المواد الغذائية و المشروبات ، الأثاث ، الأسمدة ، المبيدات ، الأرز ، المنسوجات وهى ان كانت منتجعات ذات تقنية أعلى من المنتجات التى تستوردها مصر من دول السوق الا ان أغلبها لازالت منتجات بسيطة المحتوى التكنولوجى. وهو ما يعنى عجز المصدر المصرى فى اختراق أسواق دول السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا بالسلع متوسطة وعالية المحتوى التكنولوجى.

الامر الذى يدفع نحو ضرورة دراسة أسباب معوقات الاستفادة التجارية الضئيلة للاقتصاد المصرى من تلك الاتفاقية.

5- معوقات الاستفادة من اتفاقية السوق المشتركة لدول شرق وجنوب افريقيا

تمثل مساحة دول السوق المشتركة لشرق وجنوب افريقيا **10.9** مليون كم مربع أى **36%** من مساحة القارة الأفريقية بحجم سكان يبلغ **458.66** مليون نسمة أى **41%** من عدد سكان القارة الأفريقية وتمتلك الدول الأعضاء شواطئ هامة ومحورية تمتد من بورسعيد فى مصر شمالاً على البحر المتوسط مروراً بقناة السويس والساحل الغربى للبحر الأحمر وخليج عدن وشواطئ أفريقيا الشرقية على المحيط الهندى حتى جزيرة مدغشقر جنوباً وسواحل افريقيا الوسطى والجنوبية على المحيط الأطلنطى فى الكونغو الديمقراطية. وتمثل مساحة الأنهار والبحيرات نحو **4.2%** من مساحة الدول الأعضاء وتمثل الأراضى القابلة للزراعة **944.1** مليون هكتار أى **95.8%** من المساحة الإجمالية للدول الأعضاء ويعمل **60%** من السكان بالزراعة ويتوافر للدول الأعضاء ثروات معدنية مثل الماس، الكروم، الذهب، الزنك، النحاس، الرصاص، النيكل، المغنسيوم، اليورانيوم، المنجنيز، الأحجار الكريمة، النفط، وأغلب الأعضاء مستوردين صافيين للسلع تامة الصنع ولا يتقيدون بالمواصفات والمعايير القياسية التى يجرى العمل بها فى أسواق الدول المتقدمة ويعد تجمع السوق المشتركة لشرق وجنوب افريقيا من أعلى تجمعات القارة الأفريقية التى تشهد زيادة فى إجمالى الناتج المحلى ومن أكبر تجمعات القارة من حيث عدد الأعضاء ويستأثر التجمع وحده بـ **29%** من حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة للقارة الأفريقية[3].

([1]) Dr.Zeinab Tawfeeq Al-Sayed Elewa, AU and economic development: Egypt and the COMESA as a model,Op Cit, p20.

([2])Ibid, p20

([3]) أنظر:

شكل رقم (1)

خريطة توضيحية للدول الاعضاء بالسوق المشتركة لشرق وجنوب افريقيا

المصدر:

http://www.uneca.org/oria/pages/comesa-common-market-eastern-and-southern-africa-0.1/1/2015

ومن ابرز المعوقات التى تحول من استفادة الاقتصاد المصرى من مزايا تفعيل تنفيذ اتفاقية السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا الاتى:

5-1- معوقات سياسية ويتمثل أهمها فى [1]:

أ- استمرار النزاعات والصراعات وعدم الاستقرار السياسى فى وبين بعض الدول الأعضاء فهناك حالة من العداء التاريخى بين بعض الدول الأعضاء على اثرها تشهد تلك البلدان حالات من المنازعات الحدودية

- د/ عبد المجيد أحمد ابراهيم، تجربة مصر فى التعاون الاقتصادى الاقليمى مع دول السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا والكوميسا، والفرص المتاحة والقيود المطروحة أمام الصادرات من السلع الصناعية، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة، سوهاج، جامعة جنوب الوادى، المجلد 14، العدد2,12/ 12/ 2000، صـ 199.

- COMESA Secretariat, International Trade statistics, Bulletion No. 12, Lusaka, Zambia, 2013 p.38.

-http://www.comesaria.org/site/en/article.php?chaine=economic-overview&id_article=136

-http://www.comesaria.org/site/en/article.php?chaine=fdi-trends&sid_article=137

([1]) انظر:

- ولد محمد عيسى محمد محمود ، معوقات التكتلات الاقتصادية الاقليمية فى البلدان النامية، دراسة حالة الكوميسا، مجلة الباحث، عدد 10، الجزائر، 2012، صـ26 .

- أدياب على محمد على ، تجربة مصر فى تعزيز العلاقات الاقتصادية العربية الأفريقية فى مجال التجارة والاستثمار، المنتدى رفيع المستوى حول التعاون العربى الأفريقى فى مجال الاستثمار والتجارة بعنوان تعزيز الشراكة الاقتصادية العربية الأفريقية، طرابلس، ليبيا،25- 2010/9/26، صـ11-12.

كالنزاع الاثيوبى – الارتيرى، النزاع الأوغندى – الكينى، النزاع المالاوى – البوروندى، النزاع المالاوى – الزامبى، النزاع الرواندى – البورندى، وحالات من المنازعات غير الحدودية كالنزاع المصرى – الاثيوبى، النزاع السودانى – الاثيوبى ، النزاع السودانى – الارتيرى ، وحالة من الحروب الأهلية والحركات الانفصالية على أثرها تشهد تلك البلدان حالات من الانقلابات والمجازر العرقية مثل ما حدث فى الكونغو الديمقراطية، رواندا، بوروندى وهو ما يرفع من درجة المخاطرة فى التعامل التجارى مع تلك الدول مما يرفع من تكلفة التبادل التجارى، كما أن مواطنى البلد العضو التى تشهد صراعاً من هذا القبيل تنخفض ثقتهم فى حكوماتهم ويفضلون اكتناز الأموال وبقائها معطلة دون توجيها سواء للاستثمار أو الاستهلاك إلا للقدر الضرورى ومن ثم ينخفض حجم التبادل التجارى وينخفض الطلب على الواردات (صادرات الدول الأعضاء الأخرى) نتيجة انخفاض حجم الاستهلاك وينخفض حجم الصادرات نتيجة انخفاض معدلات التكوين الرأسمالى وانخفاض حجم المشروعات الانتاجية وتقل معدلات جذب الاستثمارات الأجنبية سواء البينية أو غيرها، خاصة وأنه لا توجد أليه اقليمية تستطيع التعامل مع الدول الأعضاء بمنأى عن التقلبات الداخلية وصراع مجموعات المصالح الخاصة[1].

ب– على الرغم من مساهمة مصر فى دعم حركات التحرير الأفريقية (سياسياً، وعسكرياً، ومادياً) حيث شاركت مصر فى عضوية لجنة تحرير ردويسيا وهى أحد اللجان المتفرعة من لجنة التنسيق لتحرير أفريقيا التى تولت جمع وتنسيق المعونات التى تقدمها الدول الأفريقية لحركات التحرير ، وأنشأ بالقاهرة العديد من مكاتب تمثيل حركات التحرر الأفريقية التى لعبت دوراً هاماً لخدمة قضايا التحرير فى هذه الدول والإذاعات الموجهة إلى مختلف أنحاء القارة بمختلف اللغات الأفريقية، والمساهمة بجدية فى توجية الثورات الأفريقية، فضلاً عن جهود انهاء التفرقة العنصرية فى القارة الافريقية ، إلا أنه لازالت بعض الكيانات فى مصر تتعمد إنتقاص تلك المكانة ومن ثم تحولت وجهة الدول الأفريقية عن مصر إلى دول أخرى أفريقية وغير أفريقية باعتبارها كيان فاعل مساعد لدول القارة أفضل من مصر فعلى سبيل المثال يتم تصوير الافارقة بشكل عام فى السينما والتليفزيون المصرى بالمتخلف الجاهلين أكلى لحوم البشر بشكل همجى وبربرى، ويتم تسليط الضوء على الافارقة كمادة للسخرية والضحك فى حين مثلاً فى السينما الأمريكية والأوروبية يتم تسليط الضوء على الافارقة لعكس وضع سياسى ما أو وضع اجتماعى ما وهو ما يجعل المواطن الأفريقى يبتعد كل البعد عن التعامل مع منتجات مصنعة فى بلد تسئ لشخصه وذاته دائما وتعتبره أضحوكة هو وبلده.

5-2- معوقات ادارية وتنظيمية ومؤسسية ويتمثل أهمها فى[2]:

([2]) انظر:

– أمل على على، العلاقات الاقتصادية بين مصر ودول الكوميسا، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2000، صـ120 – 121.

أ- الافتقار إلى وجود نظام اعتراف متبادل بالمواصفات القياسية والمعايير الفنية والمواصفات البيئية على مستوى الدول الأعضاء.

ب- غياب التنسيق بين السلطات والوزارات المختلفة فى الدول الأعضاء والذى يؤدى إلى تعقيدات فى الإجراءات.

ج- عدم وجود آلية ناجحة لفض المنازعات وصعوبة فرض عقوبات على الدول المخالفة.

د- تدني مستوى تنفيذ الالتزامات المتفق عليها وتنفيذ التزامات متضاربة فى بعض الأحيان، وقلة الحضور في الاجتماعات المشتركة لمجلس الاتفاقية.

5-3- معوقات اقتصادية وتنقسم الى[1]:

5-3-1 :معوقات متعلقة بحركة النقل بين الدول الأعضاء تدفع نحو ارتفاع تكلفة التبادل التجارى

يتمثل أهمها فى:

أ- كبر مساحة الدول الأعضاء وبعد مواقع الإنتاج فى أغلب الدول عن السواحل الملاحية مما يشكل عبئا على حركة التبادل السلعى، فضلاً عن ضآلة التعاريج وكثرة الحواجز الرملية والشعب المرجانية بسواحل بعض الدول الأعضاء مما لا يسمح بقيام الموانئ الطبيعية وهو ما يؤدى إلى إعادة الشحن والتفريغ فى مراكب صغيرة من السفن الضخمة فى المياة العميقة فى عرض البحر ويصعب من امكانية تصدير السلع سريعة القابلية للتلف. فضلاً عن وجود بعض الدول الأعضاء حبيسة بدون بحار أو أنهار " ***Land Locked States***" ومن ثم تخضع حركة التجارة بينها وبين الدول الأعضاء لطبيعة العلاقات السياسية

- أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، التكامل الإقليمي والاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصادات النامية والانتقالية، مجلس التجارة والتنمية، لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية، اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الاستثمار والابتكار وتنظيم المشاريع من أجل بناء القدرات الإنتاجية والتنمية المستدامة، الدورة الاولى، الامم المتحدة،2013/1،ص9

([1]) انظر:

- أمل على على، العلاقات الاقتصادية بين مصر ودول الكوميسا، مرجع سبق ذكره، صـ124 - 125،ص217-218.

- ولد محمد عيسى محمد محمود ، معوقات التكتلات الاقتصادية الاقليمية فى البلدان النامية، دراسة حالة الكوميسا، مرجع سبق ذكره، صـ 27.

- أدياب على محمد على ، تجربة مصر فى تعزيز العلاقات الاقتصادية العربية الأفريقية فى مجال التجارة والاستثمار، مرجع سبق ذكره، صـ30-32.

-Dalia Ahmed Aly, Enhancing Egyptian African Economic Relation, Master Theses, Economics Department, Faculty of commerce, Ain Shams university, 2006, pp.76 - 107.

- Rupa Ranganathan & vivien Faster, COMESA`s infrastructure: A continual perspective, Africa`s infrastructure A time for Transformation, Africa infrastructure country Diagnostic, country report, 4/2011,P 12, p20.

-Hlmut Ascheand& Jonne Brucher, Myth and reality of African regional integration, recent in Africa,2009,p175.

-The World Bank, The Africa competitiveness Report, World Economic Forum, in sight Report, 2013.

بينها وبين جيرانها من الدول سواء الأعضاء فى الاتفاقية أو غير الأعضاء فى الاتفاقية[1]. بالاضافة الى ان المشاكل والصراعات السياسية فى الصومال تجبر حركة السفن بالابتعاد ما لا يقل عن 500 – 600 ميل لتفادى القرصنة عليها وهو ما يعرض تلك السفن فى الوقت ذاته لمنطقة رياح شديدة قد تدمر تلك السفن (رياح المنسون) مما يرفع من تكلفة شحن البضائع. حيث تبلغ تكلفة شحن الحاوية الواحدة فى المتوسط نحو 2278.7$ مقارنة ب 1204.8$ فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا و 948.5$ فى منطقة شرق أسيا والباسفك ، فعلى سبيل المثال تكلفة الشحن من ميناء كمبالا بأوغندا إلى ميناء نوتردام بهولندا أو ميناء الجيرس بأسبانيا لحاوية 40 قدم (سلعة ملابس) تتكلف ما يزيد عن 7000$ ونفس الحاوية من ميناء نيروبى بكينيا تتكلف مايزيد عن 5500$ فى حين ان نفس الحاوية من ميناء سانتوس بالبرازيل أو ميناء بيونيس ايرس بالارجنتين أو ميناء مونتيفيدو بالأوروجواى تتكلف ما لا يزيد عن 3500$ ومن ميناء نيودلهى بالهند مالا يزيد عن 5000$ ، بالإضافة الى تحكم شركات الشحن الأجنبية فى فترة الشحن التى قد تصل إلى 28 يوم ففى ميناء مومباسا فى كينيا تصل فترة شحن الحاوية الواحدة الى 5 أيام وفى ميناء جيبوتى تصل الى 8 أيام وفى ميناء السودان تصل الى 28 يوم، وطول فترة بقاء السفن فى الموانئ بما لايقل عن 11 يوم فى المتوسط وهو معدل أكبر بثلاث مرات من فترة بقاء السفن فى موانئ الدول النامية الأخرى ففى ميناء مومباسا تمكث السفن مالا يقل عن 12 يوم وفى ميناء جيبوتى مالا يقل عن 10 أيام وفى ميناء الكونغو الديمقراطية مالا يقل عن 6 أيام[2] .

ب– اختلاف المقاسات فى خطوط السكك الحديدية بين الدول الأعضاء[3] وبالتالى يصعب ربطها وهو ما يؤدى إلى اعادة الشحن والتفريغ للبضائع المنقولة بواسطة السكك الحديدية أكثر من مرة وطول مدة النقل بالسكك الحديدية.

ج– ضآلة عدد الأنهار الصالحة للملاحة حيث الخوانق والشلالات والنباتات المائية الطافية، والمندفعات المائية، فعلى سبيل المثال نهر النيل يصلح للملاحة من بحيرة موبرت (البرت) حتى تيمولى على حدود جنوب السودان مع أوغندا وعند تيمولى يوجد غابات البردى التى تمنع الملاحة حتى جوبا فى جنوب

([1]) ترفع تكلفة النقل للدول الحبيسة أسعار السلع النهائية ما بين 30% – 80% من قيمتها. أنظر: وزارة التجارة والصناعة، العلاقات المصرية الأفريقية، التكتلات الاقتصادية فى القارة الأفريقية، دراسة تحليلية عن تطور العلاقات التجارية بين مصر والكوميسا خلال الفترة من 2001 حتى 2005، صـ50– 51، صـ 120.

([2]) أنظر

-United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), Strengthening Regional Economic Integration for Africa's Development, Economic Development in Africa Report, Geneva: United Nations 12, 2009, P38.

- African union, Economic Commission for Africa, and African development bank, Assessing Regional integration in Africa IV, Enhancing intra- African Trade, 2010, pp 213 – 217.

-Rupa Ranganathan and vivien Faster, COMESA's infrastructure: A continual perspective, Op Cit, P36.

([3]) African union, & Others, Assessing Regional integration in Africa IV, Op Cit, p212.

السودان ومن جوبا تصلح الملاحة حتى الخرطوم فى السودان ثم تبدأ سلسة من الجنادل والمرتفعات المائية حتى بحيرة ناصر بمصر.

د- انخفاض كفاءة الطرق والمعابر الحدودية نتيجة وجود الغابات وشدة هطول الأمطار فى بعض الدول الأعضاء مما يعرض الطرق البرية لظاهرة الجرف والرطوبة ويعرض السلع المنقولة للتلف وذلك كما يتضح من الجدولين أرقام (2) و (3)، بالاضافة الى تهالك أسطول النقل البرى المستخدم فى نقل البضائع، فعلى الرغم من أن 80% من البضائع المنقولة فى القارة الأفريقية تمر عبر النقل بالشاحنات إلا أن متوسط أعمار الشاحنات 20 عاماً فأكثر فى حين أن متوسط اعمار الشاحنات فى الدول النامية الاخرى من 8 سنوات – 12 سنة وفى الدول المتقدمة 10 سنوات ومن ثم تنخفض حجم الكيلو مترات التى تقطعها الشاحنات ذات الأعمار الكبيرة فى الدول الاعضاء عن مثيلاتها ذات الاعمار المتوسطة والصغيرة فى الدول الأخرى ففى حين تقطع الشاحنات فى أفريقيا 65000 كيلو سنوياً تقطع الشاحنات 100000 كيلومتر سنوياً فى آسيا و 250000 كيلومتر فى أوروبا[1].

جدول رقم(2)

حالة الطرق فى دول السوق المشتركة لشرق وجنوب افريقيا

البلد	الوضع				الحاله		
	جيد	عادى	ضعيف	غير معروف	ممهدة	غير ممهدة	غير معروف
بروندى	42.4	27.9	24.2	5.6	94.4	5.6	0.0
كينيا	40.5	38.4	21.1	0.0	79.5	20.5	0.0
رواندا	66.7	33.3	0.0	0.0	100.0	0.0	0.0
أوغندا	13.5	47.4	4.3	34.8	69.9	21.9	8.2
اثوبيا	43.5	10.9	11.3	34.4	69.9	30.1	0.0
السودان	0.0	15.3	9.1	75.6	11.6	21.4	67.0
الكونغو الديمقراطية	14.2	12.6	61.5	1.7	17.7	82.1	0.2
مدغشقر	5،.59	24.9	15.2	0.3	77.6	22.4	0.0
موزنبيق	12.5	59.2	15.1	13.2	77.9	21.1	1.0
ملاوى	61.8	32.7	5.5	0.0	95.5	4.5	0.0
سوازيلاند	58.0	42.0	0.0	0.0	100.0	0.00	0.0
زامبيا	51.9	14.5	33.6	0.0	99.3	0.7	0.0
زامبابوى	0.0	100.0	0.0	0.0	100.0	0.0	0.0

المصدر:

Rupa Ranganathan and vivien Faster, Comesa`s infrastructure: A continual perspective, Africa`s infrastructure A time for Transformation, Africa infrastructure country Diagnostic, country report, 4/2011, P26

([1]) Look at;

- Ibid, pp 214 – 215.

-The World Bank, The Africa competitiveness Report, Op Cit.

جدول رقم(3)

حالة المعابر فى دول السوق المشتركة لشرق وجنوب افريقيا

المعبر	الوضع					الحالة		حجم المرور اليومى (عدد السيارات فى اليوم)		
	جيد	عادى	ضعيف	غير معروف	مرصوف	غير مرصوف	غير معروف	اكبرمن300	300- 1000	اكبر من1000	غير معروف
من مومباسا الى نيروبى الى كيجال الى بوجمبورا (المعبر الشمالى)	43.8	34.7	9.9	11.6	94.6	صفر	5.4	1.2	10.3	80.2	8.3
رواندا	66.5	33.5	صفر	صفر	100	صفر	صفر	14.5	صفر	85.5	صفر
أوغندا	6.9	34.6	10.1	48	77.5	صفر	22.5	صفر	21.8	78.2	صفر
كينيا	54.3	34.3	11.4	صفر	100	صفر	صفر	صفر	3.9	83.3	12.7
بروندى	45.2	4.2	صفر	صفر	100	صفر	صفر	صفر	70.3	25.6	4.2
مومباسا الى نيروبى الى كمبالا الى جوبا	43.7	47.5	8.7	صفر	84.1	15.9	صفر	18.7	7.9	64.2	9.2
أثيوبيا	صفر	100	صفر	صفر	صفر	100	صفر	100	صفر	صفر	صفر
أوغندا	21.7	75.4	2.2	1	58.7	41.3	صفر	55.5	25.7	18.8	صفر
كينيا	54.3	34.3	11.4	صفر	100	صفر	صفر	صفر	3.9	83.3	12.7
اديس ابابا الى جيبوتى	37.4	16.5	16.3	30	23.1	65.8	11.2	11.2	65.8	صفر	23.1
اثيوبيا	48.6	21.5	21.2	9	صفر	85.5	14.5	14.5	85.5	صفر	صفر
جيبوتى	صفر	صفر	صفر	100	100	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	100
نيروبى الى اديس ابابا	36.2	31.1	17.1	16	63	37	صفر	47.9	0,2	41.8	10.2
كينيا	24.9	48.4	26.6	صفر	42.4	57.6	صفر	57.7	0,2	33.7	8.4
أثيوبيا	56.4	صفر	صفر	44	100	صفر	صفر	30.3	صفر	56.4	13.4

المصدر:

Rupa Ranganathan and vivien Faster, COMESA's infrastructure: A continual perspective, Africa`s infrastructure A time for Transformation, Africa infrastructure country Diagnostic, country report, 4/2011, p17.

هـ-عدم وجود خطوط ملاحة جوية منتظمة بين مصر ومعظم الدول الأعضاء فلا يوجد حتى الآن سوى خط ملاحة منتظم فى منطقة البحر الأحمر يصل إلى دول شرق وجنوب أفريقيا. كما لا توجد سوى 4 شركات طيران فى الدول الأعضاء وهم الخطوط الجوية لأثيوبيا، كينيا، السودان، مصر، بالاضافة إلى قيام شركة مصر للطيران بالغاء رحلاتها إلى العديد من الدول الأعضاء مثل إلغاء خط الطيران بين مصر واثيوبيا [1]، مما يضطر المصدرون إلى اللجوء إلى موانئ أوروبية لتصدير منتجاتهم إلى تلك الدول مما يؤدى إلى إرتفاع تكاليف الشحن وطول زمن الرحلة.

([1])أنظر:

- وزارة التجارة والصناعة، العلاقات المصرية الأفريقية، التكتلات الاقتصادية فى القارة الأفريقية،مرجع سبق ذكره، صـ50- 51، صـ 120

و- كثرة الحواجز ونقاط التفتيش ومحطات الوزن على الطرق البرية للمعابر بين الدول الأعضاء وطول مدة الإنتظار وكثرة الاجراءات وانخفاض درجة كفاءة السلطات الجمركية بأغلب الدول الأعضاء وضعف نظم الاتصالات والمعلومات والاتصال بشبكة الانترنت فى الجمارك والمناطق الحدودية، فعلى سبيل المثال تستغرق اجراءات السماح لعبور البضائع من مكتب معبر فيكتوريا فالز بين زيمبابوى و زامبيا أو العكس 36 ساعة كما تستغرق نفس الاجراءات فى مكتب معبر شيرورندا بين زيمبابوى إلى زامبيا أو العكس 53 ساعة، ومن ميناء جيبوتى إلى أديس أبابا بأثيوبيا 20 يوم، كما أن العبور من كيجالى فى رواندا إلى مومباسا فى كينيا يتم بعد المرور على 47 حاجز طريق ومحطة وزن[1]، وهو ما يؤدى إلى الاضطرار نحو دفع مدفوعات غير رسمية لتسهيل الاجراءات واختصار الوقت بدلاً من الانتظار لمزيد من الوقت فى انتظار التحقق من صحة الشحنات وبالتالى ارتفاع تكلفة النقل فعلى سبيل المثال تعد تكلفة تصدير سلعة من زيمبابوى إلى كينيا عن طريق البر أو البحر أعلى من تكلفة استيراد السلعة وشحنها عن طريق البحر من الشرق الأقصى [2] ومن ثم ارتفاع تكلفة المنتج النهائى والحد من قدرة المنتجات المصرية على المنافسة فى أسواق الدول الأعضاء وتعرض بعض أنواع السلع لإحتمالية التلف.

5-3-2: معوقات متعلقة بالظروف الاقتصادية للدول الأعضاء يتمثل أهمها فى:

أ- تعانى أغلب الدول الأعضاء من مشاكل اقتصادية جمة كإرتفاع: حجم الدين الخارجي، معدلات التضخم، البطالة، معدلات المخاطر التجارية (كاحتمال عدم سداد قيمة البضائع المصدرة إليها) وغير التجارية، تكلفة التأمين على المنتجات المصدرة، مستويات الروتين الحكومى ونسب استثراء الفساد خاصة فى المؤسسات العامة، معدلات الفائدة، عجز الميزان التجارى، وتدنى: معدلات الإنتاجية، مستويات التعليم، مستويات تكنولوجيا الإنتاج، متوسطات الدخول، مستويات المعيشة، قيمة العملة المحلية،القوة الشرائية، وندرة: الصرف الأجنبي، الكيانات المصرفية الفاعلة فى مجال تمويل[3] وضمان[1] الصادرات،

- COMESA Secretariat, Enhancing intra- COMESA trade through Micro, Small and Medium enterprise Development, Lusaka, Zambia, 2012/ 2013, p48.

([1]) African union, & Others, Assessing Regional integration in Africa IV, Op Cit , pp 219 - 221.

([2]) COMESA Secretariat, a Comprehensive study on cross - Border investments in the COMESA Region, Study Report, 30/ 6/2012.

([3]) هناك مجموعة من المؤسسات العاملة فى مجال تمويل تجارة الدول الأفريقية، أبرزها مجموعة بنك التنمية الأفريقية والمصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا ولكن هذه المؤسسات بطبيعتها موجه للقارة الأفريقية ككل فعلى سبيل المثال خلال الفترة من 1967 - 2013 حصلت 6 دول على ما يزيد عن 25% من إجمالى حجم القروض المقدمة من بنك التنمية الأفريقية من اصل 54 دولة ليس منهم أعضاء فى التجمع سوى مصر واثيوبيا، وحصلت دول شمال أفريقيا على ما يزيد عن 54% من حجم القروض المقدمة من المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا خلال الفترة من 1973 - 2014 وهم دول غير أعضاء فى التجمع باستثناء مصر وليبيا، أنظر:
- المصرف العربى للتنمية الاقتصادية للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا، التقرير السنوى، 2013، صـ23

البورصات وخدمات أسواق المال، وسيطرة الشركات متعددة الجنسيات على اقتصادياتها، فضلاً عن اختلاف المستويات الاقتصادية وتباين النظم المالية بين الدول الأعضاء خاصة على المستويات التشريعية والإدارية والتنظيمية والمؤسسية ونقص المعلومات عن الفرص المتاحة واحتياجات وامكانيات الدول الأعضاء، وضعف مشاركة القطاع الخاص فى اقتصاديات أغلب الدول الأعضاء[2] وهو ما يعيق من فرص زيادة التبادل التجارى بين مصر وباقى الدول الأعضاء وامكانيات زيادة حجم وقيمة الاستثمارات البينية بل تزداد درجة المخاطرة بالتعامل مع ذلك السوق ويدفع المستوردين فى الدول الأعضاء إلى التعامل مع الأسواق الأوروبية نظراً لوجود مؤسسات متخصصة فى تمويل الواردات وتقديم التسهيلات فى السداد.

ب- تعانى بعض الدول الاعضاء من خطر التعرض لبعض الكوارث الطبيعية مثل: الجفاف، الفيضانات، الزلازل، الاعصاير، شدة هطول الامطار، شح المياة، حرائق الغابات وهى كوارث تؤدى إلى خسارة فى المحاصيل الزراعية والمراعى والثروة الحيوانية وانتشار الأمراض والأوبئة وخسارة الأصول وانخفاض

-Abdulatify. Al-Hamad, Role of Arab Development institutions in Africa`s Development, Arab Africa-Economic Forum, Beyond promises: Moving forward towards an effective Arab/Africa partnership, Kuwait, 11-12/11/2013, p9.

-African Development Bank, Compendium of statistics on bank group operations, 2014, pp5 - 6

-http://www.bicusa.org/institutions/afdb.1/1/2015

-http://www.afdb.org/en.1/1/2015.

-http://www.badea.org/index.htm.1/1/2015.

([1]) فالشركة المصرية لضمان الصادرات يقتصر مالا يقل عن 79% من نشاطها على أسواق دول أوروبا الغربية والدول العربية فى حين أن ما تقدمة من ضمان فى أسواق الدول الأفريقية لا يتجاوز 3% من إجمالى قيمة نشاطها الإئتمانى، كما أن المؤسسات الأخرى العاملة فى مجال ضمان الاستثمارات والصادرات فى القارة كالمؤسسة الاسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات يقتصر نشاطها على الدول الأفريقية التى تدين بالإسلام فقط، الصندوق الأفريقى للتعاون الاقتصادى والضمان يقتصر على دول أفريقية ليست أعضاء فى التجمع باستثناء الكونغو الديمقراطية ورواندا، الصندوق الأفريقى لضمان المشروعات الصغيرة والمتوسطة يقتصر نشاطه على المشروعات الصغيرة والمتوسطة فقط، الوكالة الأفريقية لتأمين الصادرات تقتصر على أعضائها البالغين عشرة دول وهم كلهم أعضاء فى التجمع باستثناء تنزانيا ولكن لا يمتد نشاطها لمصر لأنها ليست عضو بالوكالة. أنظر:

- وزارة التجارة والصناعة، الشركة المصرية لضمان الصادرات، 2007.

- د/ مأمون ابراهيم حسن، الاطار الموسمى لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات فى المنطقتين العربية والأفريقية، المنتدى الاقتصادى العربى الأفريقى، الاتجاه نحو مشاركة عربية أفريقية فعالة، الكويت 11 -12/ 11 - 2013.

- وزارة التجارة والصناعة، العلاقات التجارية المصرية الأفريقية، مرجع سبق ذكره، صـ51.

-African union, & Others Assessing Regional integration in Africa IV, Op Cit, p 225.

-http://www.ati-aca.org/index.php/member-relations/current-members≠stash.ILqUIDIV.dpuf.1/1/2015.

([2]) Look at:

-http://data.albankaldawli.org/indicator.1/10/2014

-African Development Bank group, African union and Economic Commission for Africa, African statistical year book, 2014.

-COMESA Secretariat, A Comprehensive study on cross-Border investments in the COMESA Region, Op Cit, pp 53-54.

الانتاجية الزراعية وتدهور التربة، وكوارث الأمراض والأفات مثل الاصابة من حشرة ***TseTse*** و ***Ecf*** و نمو الأعشاب الضارة و الجراد ومرض الحمى القلاعية ***FMD*** وهو ما يؤدى إلى خسارة فى الماشية وانخفاض الانتاجية الزراعية، والكوارث المتعلقة بصحة البشر مثل المالاريا ومرض نقص المناعة ***HIV/AIDS*** والإسهال والتهابات الجهاز التنفسى الحادة ***ART*** وهو ما يترتب عليه خسارة فى الأرواح البشرية وانخفاض فى قوة العمل وأرتفاع تكاليف الانفاق الشخصى على الصحة والعلاج[1] ومن ثم التأثير سلباً على حركة الاستثمار البينية وحركة التجارة البينية وبالأخص فيما يتعلق بالسلع الغذائية وحرية انتقال الأفراد.

ج- انخفاض حجم الايرادات الحكومية الناتج من إلغاء الضرائب الجمركية على التجارة البينية للدول الأعضاء والتى تقدر فى المتوسط ما بين 3% - 3.5% من الايرادات الحكومية[2] سنوياً واستفادة بعض الدول الأعضاء على حساب البعض الأخر، وهو ما يفسر عدم التطبيق الكامل للاعفاءات الجمركية بالاتفاقية من قبل بعض الدول الأعضاء مثل أوغندا، اريتريا، أثيوبيا، سيشل، الكونغو الديمقراطية، سوازيلاند، السودان، وموريشيوس خاصة في ظل عدم وجود آليات فى الاتفاقية تضمن تعويض الأطراف الخاسرة فى التبادل التجارى من جراء توقيع الاتفاقية، ففى أحد الدراسات التى استخدمت نموذجى: "The global Trade Analysis project (GTAP) and the Computable general Equilibrium Model (CGE)" لقياس الاثار الساكنة والديناميكية لمناطق التجارة الحرة فى COMESA و SADC و EAC وجدت أن هناك مكاسب من اتفاقية السوق المشتركة لشرق وجنوب افريقيا قدرها 10.7 بليون دولار للمستهلكين ولكن 52.21% من هذه المكاسب تذهب فقط لمصر و 6.9% تذهب لزيمبابوى فى حين تبلغ مكاسب دول مثل اثيوبيا 1%، كينيا 0.8%، أوغندا 0.8%، موريسوش 0.1%، ملاوى 0.1% ، زامبيا 0.1% ، مدغشقر 0.1% وأن مكاسب زيادة الناتج المحلى تمثلت فى زيمبابوى 18.5% ومصر 1.7% واثيوبيا 1.3% فى حين تحقق دول انخفاض فى حجم الناتج المحلى مثل ملاوى (-1.5%) وزامبيا (-0.7%) أوغندا (-0.4%) ، كينيا (-0.1%) وتحقق دول مثل مدغشقر وموريشوش زيادات طفيفة (0.01%) ، (0.3%) على التوالى وعلى صعيد التغير فى المخرجات الصناعية تستفيد زيمبابوى بزيادة

([1]) An Noten Baert, Stella Massawe and Mario Berrero, Mapping risk and vulnerability hotspots in the COMESA region: Technical Report, Regional strategic Analysis and knowledge support system Resakss, 5/2010, pp 15 – 16, pp19 – 24.

([2]) فتبلغ جملة الضرائب على التجارة الخارجية فى الدول الأعضاء من 10% - 30% من إجمالى الايرادات الحكومية فتبلغ فى بوروندى 18.6% ، جزر القمر 31% ، اثيوبيا 18.4% ، كينيا 17.6% ، ملاوى 12.4% ، موريشيوس 31.5% ، مدغشقر 25.6% ، رواندا 14.2% ، سوازيلاند 55.2% ، سيشل 26.9% ، أوغندا 11.3% ، زامبيا 30.9% ، زيمبابوى 10.4%، أنظر:

- Alemayehu Geda and Haile Kibret, Regional economic integration in Africa: A Review of problem and prospects with a case study of COMESA, final draft, 1/2002, pp 11 – 14.

-Padamja khandelwal, COMISA and SADC: prospects and challenges for regional trade integration, IMF working paper, WP/ 04/277, policy Development and Review Department, international Monetary fund, 2004, pp 20 – 23.

قدرها 243.7% فى الانتاجية الصناعية ومصر 13.5% وكينيا 11.3% وملاوى 6.1% واثيوبيا 4.2% وموريشيوس 3.7% وأوغندا 3.1% ومدغشقر 1.9% وزامبيا 1.7% والأمر تقريبا نفسه فيما يتعلق بزيادة الصادرات [1].

5-3-3: معوقات متعلقة بضعف القدرة على النفاذ السوقى البينى للدول الأعضاء

حيث تعد قيمة التجارة البينية للدول الأعضاء متدنية جداً فلا تزيد قيمة صادرات الدول الأعضاء البينية عن 9.1% من إجمالى قيمة صادرات الدول الأعضاء مع العالم خلال الفترة من 2001 – 2018، حيث ترتبط صادرات الدول الأعضاء التجمع أكثر بأسواق دول الاتحاد الأوروبى والصين وسويسرا وجنوب أفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية والهند وتركيا (66% من إجمالى صادرات الدول الأعضاء عام 2018) وكذلك لا تزيد قيمة واردات الدول الأعضاء البينية عن 5% من إجمالى قيمة واردات الدول الأعضاء مع العالم خلال نفس الفترة، حيث ترتبط واردات الدول الأعضاء أكثر بأسواق دول الاتحاد الأوروبى والصين وجنوب أفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية والهند وتركيا والسعودية (63% من إجمالى وارادت الدول الأعضاء عام 2018)، وهم دول جميعهم باستثناء جنوب أفريقيا والاتحاد الأوروبى والهند وأمريكا[2] ليس لديهم اتفاقات تجارة حرة مع الدول الأعضاء، وذلك كما يتضح من الشكل والجدول التاليين:

شكل رقم (2)

أهم أسواق واردات وصادرات دول الكوميسا في عام 2018

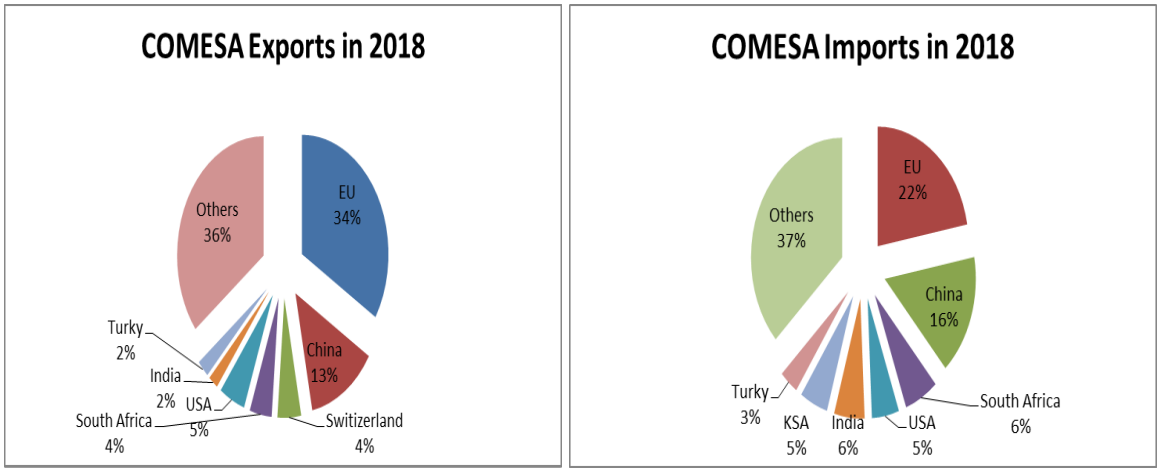

المصدر: من اعداد الباحث استنادا الى البيانات الواردة بموقع Trade map

https://www.trademap.org/Country_SelProductCountry_TS.aspx. 1/2/2019.

([1]) Rodgers Mukwaya and Andrew mold, Effect of the COMESA- SADC – EAC free trade Area on the east African Region, Towards a new Economic geography, pp4 -10 pp 14 – 18.
https://www.gtap.agecon.purdue.edu/resources/download/6757.pdf. 1/4/2015.

([2]) بالنسبة للاتحاد الأوروبى يطبق نظام معمم للأفضليات للدول الأعضاء باستثناء مصر وفقاً لاتفاقية لومى. وبالنسبة للهند لديها نظام معمم للافضليات يسمى (India`s Duty free Tariff preference (DFTP)) لـ33 دولة افريقيا منها 12 عضو بالتجمع وبالنسبة للولايات المتحدة الامريكية لديها أيضاً نظام معمم للأفضليات مع الدول الأفريقية الأقل نمواً. انظر:
COMESA Secretariat, Key Issues in Regional integration, Volume2 , 2013, p74.

جدول رقم(4)

تجارة دول السوق المشتركة لشرق وجنوب افريقيا مع بعض التجمعات والدول

البلد/ السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
	الواردات بالالف$																	
الاتحاد الاوروبى	11366714	11476443	11846743	14245596	17297921	18927359	18173597	27960440	27134323	34207755	32100104	32367157	44192228	40708135	40013204	33447889	34724616	38795831
الصين	1401707	1600131	2120427	2769178	4503971	5938745	7776422	12254283	11960596	15690107	16475156	19089364	20936389	24898942	28843927	24591394	26339669	28662279
جنوب أفريقيا	3262296	3926373	4236212	5380901	4829715	5654982	6920781	7579332	6941964	9876885	12841042	11725494	12187479	10957969	9345014	8442708	9173275	10598165
الولايات المتحدة الامريكية	3025116	2448143	2376831	2521338	3380032	3387053	4760148	8096147	7691429	8556884	9436832	8637270	8468742	9293425	7715156	6108588	6687920	8481899
الهند	1020104	1165235	1216802	1642005	2249418	3197662	4402344	6995867	5499047	6795863	8461150	9991922	11398354	11379171	10203522	8838981	8693421	9506304
السعودية	1459706	1126147	1580199	1919734	3631095	4994118	4756682	9231775	4268205	4593508	5377184	5911457	5190856	5328130	4700508	4277887	6817508	8802279
تركيا	40413	498118	610335	844412	1374269	1306029	1326624	2192846	4347546	4450793	4484049	6892446	6576171	5732641	5772264	4497935	4126840	5885940
الواردات البينية	1601243	1765796	2289185	2192795	4100115	4518098	4672141	6172149	5351596	7694006	8397263	9212759	9872336	8933734	7712710	6982741	8150927	8875422
% الواردات البينية لاجمالى واردات الدول الاعضاء	%5.3	%5.8	%7.4	%5.5	%7.5	%7.2	%6.4	%4.8	%4.8	%5.6	%5.6	%5.4	%5.7	%5.1	%4.6	%4.9	%5.2	%5.0
اجمالى واردات الدول الاعضاء	30264500	30472994	31042512	39638586	54858858	62499839	72954043	128207657	111911416	138292448	149710037	169478423	172043529	173687725	166379457	142551049	155625056	175755614
	الصادرات بالالف$																	
الاتحاد الاوروبى	1673547	15375080	19794013	25114601	32798156	41756113	37077973	52458277	33236200	44419878	31992363	56756200	46358817	32325067	19856317	17463811	27679254	36002490
الصين	1357869	1289607	1996416	3256204	4821953	6969963	6305795	11939766	12035861	16775372	14389164	13128534	8329243	6816666	5898192	5036816	7496417	13869602
سويسرا	702096	970767	927990	1332176	1973451	3,373196	248660	3292940	3258807	4383112	5366134	6214540	5875964	5887824	3765507	3419198	4408570	4693938
جنوب أفريقيا	889948	986646	1289291	2026131	1582437	2599723	2972487	1576329	1924613	4077952	5531590	5614892	5659389	4564028	4266527	4429317	4540469	4395781
الولايات المتحدة الامريكية	1235181	1362080	1715305	2024539	3791070	4907633	4398003	5330275	33332510	3929005	3948210	5457207	4863906	2740720	2829658	2757053	4500887	5208828
الهند	369026	516848	609350	537299	684034	1744165	2845423	2549918	2473520	2272666	2951713	3673332	3481769	2657773	1589964	1217255	1612714	1939961
تركيا	937087	851510	1262546	1802767	2363704	2704444	583446	1124490	1105783	1248699	1783902	2136982	2269944	2008073	1669653	1703544	2219530	2485047
الصادرات البينية	1346466	1684794	2302997	2413377	3016537	6375671	4408769	6847908	6810396	8593361	9329019	8719976	9378949	8238327	6987759	6620830	7672993	8168488
% الصادرات البينية لاجمالى صادرات الدول الاعضاء	%8.4	%9.6	%11.7	%9.3	%9.9	%15.0	%6.2	%6.5	%8.3	%8.2	%9.5	%6.8	%8.3	%9.1	%10.1	%9.9	%8.8	%7.7
اجمالى صادرات الدول الاعضاء	15957609	17513478	19726482	25961789	30404868	42634594	71352278	104884092	82368118	104364160	97824221	128869029	113598863	90528565	69283394	66635233	86862549	106418624

المصدر:http://www.trademap.org/Country_SelProduct_TS.aspx.1/2/2019

وذلك يرجع لمجموعة من الاسباب يتمثل أهمها فى :

أ- ضعف علاقات التشابك والترابط بين اقتصاديات الدول الأعضاء فكما يتضح من الجدول التالى اعتماد الدول الأعضاء على القطاع الخدمى في توليد الناتج المحلى الاجمالى بما يقرب من 50% أو أكثر باستثناء الكونغو الديمقراطية، اثيوبيا ، وكينيا وهو ما يضعف من فرص التبادل السلعى البينى ، ناهيك عن ضعف مساهمات قطاعى الصناعة والزراعة في الناتج المحلى لأغلب الدول الأعضاء.

جدول (5)

القيمة المضافة كنسبة من إجمالى الناتج المحلى الاجمالى للدول الأعضاء عام 2018(%)

الدولة	القطاع الصناعى	القطاع الزراعى	القطاع الخدمى
اثيوبيا	27.3	31.2	36.5
السودان	2.4	31.5	49.5
اوغندا	19.9	24.2	47.6
بوروندى	11.1	29	49.1
مصر	35.1	11.2	51.4
رواندا	16.2	29	47.8
زامبيا	36.3	2.6	54.1
زمبابوى	32.5	12.1	45.7
سوازيلاند	48	7	45
سيشل	10.9	2	70.4
كينيا	16.4	34.2	42.7
ملاوى	14.4	26.1	52.4
موريشيوس	17.6	2.8	67.4
جزر القمر	8.9	32.6	53.5
جيبوتى	12.4	1.4	79.1
الكونغو الديمقراطية	44.1	19.1	32.7
ليبيا	77.5	1.8	56
مدغشقر	23.1	23.8	47.6
اريتريا	23	24	53

المصدر:

-African union and Economic Commission for Africa Economic Report on Africa, Making the Most of Africa`s Commodities: industrializing for growth, Jobs and economic Transformation, 2013, pp125 - 126.

-Betina Dimaranan and Simon Mevel, The COMESA Customs union: A Quantative Assessment, trade and institutions Division of the International food policy Research institute, Washington, D.C, Draft paper, 8/2008, p 5.

-Rodgers Mukwaya and Andrew Mold, effect of the COMESA- SADC- EAC free Trade Area on the east African Region: Towards a new Economic geography, p13.
https://www.gtap.agecon.purdue.edu/resources/download/6757.pdf.1/4/2015.

-http://data.albankaldawli.org/indicator.1/4/2019.

كما يتسم الهيكل الانتاجى ذاته للدول الأعضاء بشكل عام بالضعف الشديد حيث تتمثل صادرات الدول الأعضاء فى 42% وقود، 19% معادن وخامات، 17% سلع زراعية وغذائية، 22% سلع صناعية أى 78% من صادرات الدول الأعضاء تتركز فى المواد الخام الأولية والغذائية بينما تتمثل واردات الدول الأعضاء فى 58% سلع صناعية و20% سلع زراعية وغذائية و 18% وقود و 4% خامات ومعادن[1]. أيضا فى حين تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً كبيراً فى توليد الناتج المحلى فى الدول الأعضاء حيث تولد 39% من الناتج المحلى فى ملاوى و 38% فى كينيا و 37% فى زامبيا إلا أنها تواجه مشكلات عدة أهمها: استخدام عدد وأدوات وآلات بدائية غير متطورة ، ضعف استراتيجيات التسويق، عدم وضع ملصقات المنتجات ،عدم وجود دعم للبحث والتطوير، عدم توافر ائتمان الملائم و المدعم لتلك المشروعات، وانخفاض درجة جودة منتجاتها [2].

ب- المنافسة الشديدة للمنتجات المصرية بأسواق الدول الاعضاء من قبل الصين وجنوب أفريقيا وتركيا ودول الاتحاد الأوروبى فعلى سبيل المثال تقوم الصين بإغراق أسواق دول التجمع بالملابس رخيصة الثمن وتقوم دول الاتحاد الأوروبى وتركيا ببيع الملابس والأحذية المستعملة وبعض السلع الأخرى المستعملة فى أسواق دول التجمع وهو ما يترتب عليه رخص فى الواردات من الدول المنافسة لمصر وضعف موقف مصر التنافسى[3]

ج- اشتراط بعض الدول الأعضاء أن تكون السلع والبضائع التى تستوردها أن تكون بضائع حاضرة الأمر الذى يتطلب توفير أماكن لتخزين السلع المصدرة داخل الدول الأعضاء وهو ما يترتب عليه ارتفاع فى تكاليف التصدير [4].

د- ندرة الدراسات التسويقية التى تعبر عن أذواق المستهلكين فى الدول الاعضاء والمعدة من قبل الجانب المصرى عكس دول مثل الصين والهند والاتحاد الأوروبى وجنوب أفريقيا التى قامت بابقاء متخصصين لدراسة أذواق المستهلكين والتعرف على طبيعة حاجاتهم ونجحوا فى الاستحواذ على حصص سلعية هامة بأسواق الدول الأعضاء

هـ- عدم اهتمام المصدر المصرى بخدمات مابعد البيع فى أسواق الدول الأعضاء خاصة مصدرى الأجهزة الكهربائية فعدم توافر خدمات الصيانة للمستهلكين يدفعهم تلقائياً إلى عدم تفضيل المنتجات المصرية حتى ولو كانت ذات سعر منخفض واندفاعهم تلقائياً إلى تفضيل المنتجات المثيلة التى يتوافر لها خدمات ما بعد البيع فى الأسواق المحلية حتى لو كانت ذات سعر مرتفع ومن ثم يتحول الطلب تدريجياً لصالح الدول المنافسة فى أسواق الدول الأعضاء.

([1]) COMESA Secretariat, International Trade statistics, Op Cit, p16,P18.

([2]) COMESA Secretariat, key issues in Regional integration, Op Cit, p10.

([3]) COMESA Secretariat, A Comprehensive study on cross-border investments in the COMESA Region, Op Cit, p54

([4]) نجوان، السياسات الزراعية المستقبلية لمصر فى ضوء المتغيرات المحلية والإقليمية، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم (214)، معهد التخطيط القومى،2009/8، صـ 107.

و- التعنت من الجانب المصرى تجاه باقى أعضاء الاتفاقية فقد حددت الاتفاقية قواعد المنشأ بأن لا تقل القيمة المضافة المحلية عن 35% من تكلفة السلعة محل التبادل ويجوز تخفيضها إلى 25% فى حالة إذا كانت تلك السلعة ذات أهمية اقتصادية لاى دولة من الدول الاعضاء فى حين طالبت مصر التعامل على أساس أن لا تقل القيمة المضافة المحلية عن 45% وهو ما يحجم الدول الأعضاء عن التبادل التجارى مع مصر لأن الأخيرة لم تراعى مستويات الإنتاج والتصنيع فى الدول الأعضاء.

ز- ربط الدول الصناعية الكبرى ما تقدمة من منح واعانات وقروض ميسرة وتسهيلات مالية بشرط الاستيراد من البلد المانحة مما يؤثر سلباً على فرص التبادل التجارى بين الدول الأعضاء.

ح- ضعف حركة تدفق الاستثمارات البينية للدول الأعضاء بالمقارنة باستثمارات الدول الافريقية غير الاعضاء فى الدول الاعضاء بالسوق المشتركة لشرق وجنوب افريقيا [1] وذلك كما يتضح من الجدول التالى:

جدول (6)

الاستثمارات البينية لدول السوق المشتركة لشرق وجنوب افريقيا

دولة المقصد	الفترة الزمنية	الاستثمارات البينية الداخلة – مليون $	الاستثمارات الاجنبية الواردة من جنوب افريقيا لدول السوق المشتركة لشرق وجنوب افريقيا – مليون $
مصر	2011-2007	51.77	-
كينيا	2008-2007	5.82	45.66
مدغشقر	2010-2007	49.86	0.49
مالاوى	2010	19.70	20
رواندا	2010	76.43	-
أوغندا	2010-2007	70.94	56.09
زامبيا	2010-2007	68.52	42.67
موريشيوس	2011-2007	-	147.56
سوازيلاند	2011-2007	-	46.30
دولة المقصد	**الفترة الزمنية**	**الاستثمارات البينية الداخلة- مليار $**	**الاستثمارات الاجنبية الواردة من الدول غير الأعضاء بالسوق المشتركة لشرق وجنوب افريقيا – مليار $**
دول الكوميسا مجتمعين	2005-2003	0.2	17.7
دول الكوميسا مجتمعين	2011-2009	2.6	31.4

المصدر:

([1]) فى عام 2010 قامت مصر بأربع مشاريع ضخمة وهم Elsewedy electric فى زامبيا فى مجال المكونات الإلكترونية و Arab Swiss engineering فى السودان فى مجال التشييد والبناء و Arab Swiss engineering فى السودان فى مجال المعادن و National Bank of Egypt فى أثيوبيا فى مجال الخدمات المالية فى حين أن كينيا أقامت 12 مشروع فى مجالات الخدمات المالية والنفط والغذاء والتبغ وخدمات الأعمال فى بروندى وأوغندا والسودان ورواندا وزيمبابوى كما اقامت جنوب افريقيا وهى دولة غير عضو فى التجمع 11 مشروع فى مجالات خدمات نظم المعلومات وبرامج الحاسبات الآلية والسياحة والفنادق والاتصالات والخدمات المالية والتبغ والغذاء والعقارات والمعادن فى دول التجمع. أنظر:

- COMESA Secretariat, Enhancing intra- COMESA trade through Micro, Op Cit, p40, pp42 – 43

- COMESA Secretariat, COMESA investment Report, The COMESA Common investment Area- Creating an enabling investment environment, 2011, p4, p 79.

– أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، التكامل الإقليمي والاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصادات النامية والانتقالية، مجلس التجارة والتنمية، لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية، اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الاستثمار والابتكار وتنظيم المشاريع من أجل بناء القدرات الإنتاجية والتنمية المستدامة، الدورة الاولى، الامم المتحدة،2013/1،ص7.

– COMESA Secretariat, Enhancing intra– COMESA trade through Micro, Small and Medium -enterprise Development 2012/ 2013, p41.

ط– اشتراك الدول الأعضاء فى أكثر من تكتل اقتصادى داخل القارة الأفريقية وخارجها وهو ما يترتب عليه انتقاص من مزايا تكتل السوق المشتركة لشرق وجنوب افريقيا بين الدول الأعضاء نتيجة تحويل التجارة لأكثر من تكتل تجارى واشتداد حدة المنافسة مع دول أخرى قوية اقتصادياً داخل القارة الأفريقية، كما أن بعض الدول الأعضاء لم تقوم بعد بالاعفاء التام للضرائب الجمركية والرسوم الأخرى ذات الأثر المماثل سواء بشكل كلى أو جزئى وهو ما يؤثر على امكانية تدفق المنتجات المصرية لتلك الدول نظراً لخضوعها للضرائب الجمركية بشكل كلى أو جزئى فى حين أن البضائع المناظرة لها من دول خارج التجمع تخضع للأعفاء التام من الضرائب الجمركية لأشتراك الدولة العضو بأكثر من تكتل مع أختلاف فى التزاماتها بين التكتلات المختلفة مثل ماهو مطبق مع دول سوازيلاند وسيشل والكونغو الديمقراطية الأعضاء فى تكتل "***COMESA***" و "***SADC***" و دولة أوغندا العضو فى تكتل"***COMESA*** " و "***EAC***" وذلك كما يتضح من الشكل التالى:

شكل رقم(3)

التكتلات الاقتصادية داخل القارة الافريقية

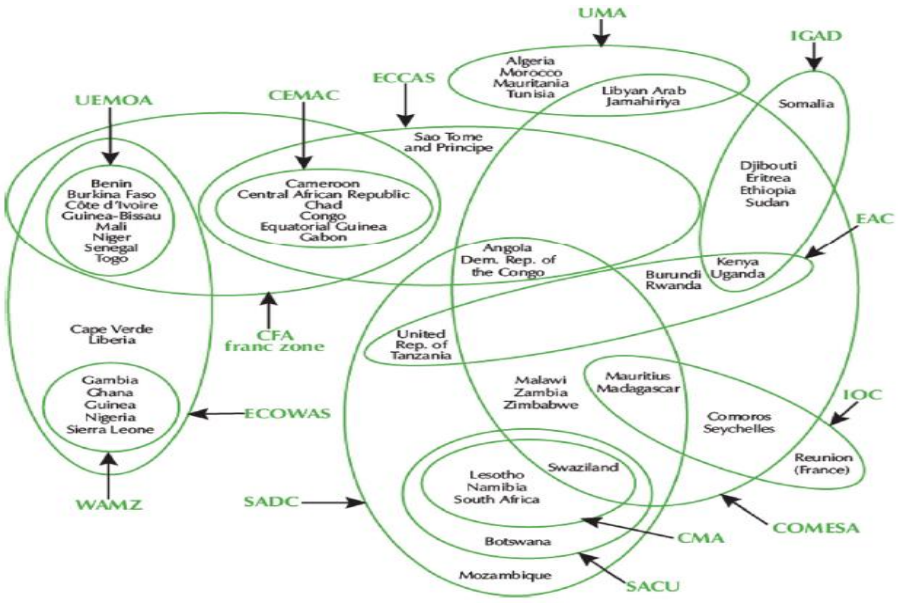

المصدر:

United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), Strengthening Regional Economic Integration for Africa's Development, Economic Development in Africa Report, Geneva: United Nations 12, 2009, P12.

6- النتائج

على الرغم من مرور ما يقرب عن 19 عام على تفعيل اتفاقية السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا بين مصر وباقى الدول الأعضاء وتفوق قيمة الصادرات المصرية لدول السوق عن قيمة الواردات المصرية منها إلا ان النصيب النسبى للواردات المصرية من دول السوق لإجمالى صادرات دول السوق انخفضت من 1.8% فى 2001 الى 0.7% في 2018 ، كما تعد الزيادة في النصيب النسبى للصادرات المصرية لدول السوق لإجمالى واردات دول السوق من 0.4% فى 2001 الى 0.9% فى 2018 زيادة ضئيلة نسبياً ، وهو ما يعطى مؤشر سلبى عن إمكانيات التبادل التجارى البينى بين مصر ودول السوق خاصة وان هناك تبادل تجارى لمصر مع دول لا تشترك معها فى اتفاقيات تجارية بقيم أكبر من التبادل التجارى مع دول السوق مثل الهند، فضلاً عن ان الصادرات المصرية لدول السوق لازالت أغلبها محصورة في المنتجات ذات المحتوى التكنولوجى البسيط.

وعلى الرغم من ان الدول الأعضاء يشكلون 36% من مساحة القارة الأفريقية و41% من عدد سكانها ويمتلكون شواطئ هامة ومحورية ويتوافر بالدول الأعضاء العديد من الثروات المعدنية والاراضى الخصبة وأغلبهم لا يتقيد بالمواصفات والمعايير القياسية التى يجرى العمل بها فى أسواق الدول المتقدمة، إلا ان هناك مجموعة من المعوقات التى تحول من استفادة الاقتصاد المصرى من مزايا تفعيل تنفيذ تلك الاتفاقية كاستمرار النزاعات والصراعات وعدم الاستقرار السياسى فى بعض الدول الأعضاء ، معوقات متعلقة بحركة النقل بين الدول الأعضاء، غياب التنسيق بين سلطات الدول الأعضاء، الظروف الاقتصادية التي تواجهها للدول الأعضاء، ضعف علاقات التشابك والترابط بين اقتصاديات الدول الأعضاء وضعف الهياكل الإنتاجية، المنافسة الشديدة للمنتجات المصرية بأسواق الدول الاعضاء من قبل الصين وجنوب أفريقيا وتركيا ودول الاتحاد الأوروبى، ندرة الدراسات التسويقية التى تعبر عن أذواق المستهلكين فى الدول الأعضاء، عدم اهتمام المصدر المصرى بخدمات مابعد البيع فى أسواق الدول الأعضاء، ضعف حركة تدفق الاستثمارات البينية، واشتراك الدول الأعضاء فى أكثر من تكتل اقتصادى داخل القارة الأفريقية وخارجها.

وهو الامر الذى يدفع نحو ضرورة إيجاد سبل جديدة من قبل الدولة المصرية تدفع نحو تعظيم الاستفادة بتلك الاتفاقية.

7- آليات تعظيم استفادة الاقتصاد المصرى من التبادل التجارى والنفاذ لأسواق تجمع السوق المشتركة لشرق وجنوب افريقيا

حتى يمكن تحقيق أقصى استفادة ممكنة من تلك الاتفاقية للاقتصاد المصرى وتعظيم المكاسب الحالية من الضرورى اتباع الدولة لآليات جديدة في سياستها التجارية وذلك على النحو التالى:

7-1- **<u>التخطيط للنفاذ السوقى بدول التجمع</u>** من خلال الاليات الاتية:

أ- إعادة هيكلة قطاع الاتفاقيات التجارية التابع لوزارة التجارة والصناعة ليشمل هيكل عملها وحدة جديدة لمتابعة تنفيذ اتفاقية السوق المشتركة لشرق وجنوب افريقيا(**وحدة متابعة التكتلات الاقليمية**) تختص بإعداد الدراسات والبحوث واستطلاعات الرأى والإعلام بشئون تلك الاتفاقية وكذلك رصد ومتابعة تنفيذها وتحليل وتقييم تأثيراتها الاقتصادية بشكل دورى وتغذية مصادر اتخاذ القرار التجارى بالنتائج التى تتوصل إليها واقتراح إجراءات وقرارات وسياسات التعامل مع تأثيراتها ومستجداتها وتعظيم مكاسبها وتدنية خسائرها وذلك وفقاً للشكل الاتى:

شكل رقم (4)

الهيكل المقترح لوحدة متابعة التكتلات الاقليمية

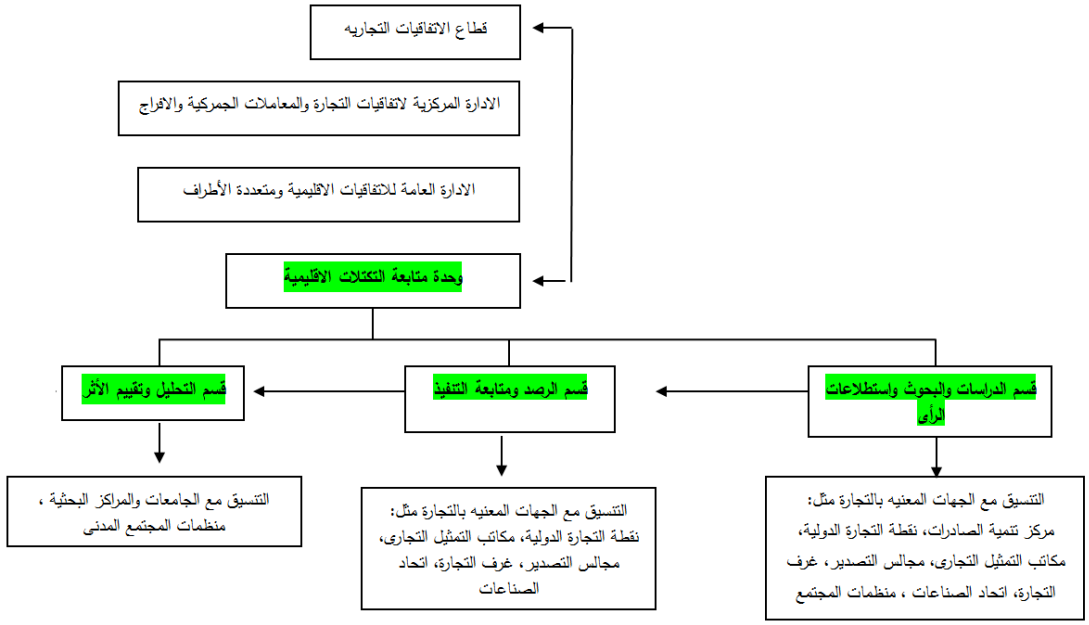

المصدر: من اعداد الباحث

حيث يقوم **قسم الدراسات والبحوث واستطلاعات الرأى** بالمهام الاتية: تعزيز الوعى العام حول حقوق مصر والتزاماتها فى تلك الاتفاقية فى الأوساط التجارية، إعلام المجتمع التجارى بأخر تطورات تنفيذ الاتفاقية، تنمية الوعى الإنتاجى والتصديرى فى الأوساط الانتاجية من خلال اعلانات دورية بالوسائط المرئية والمسموعة والمقروئة تحث على مراعاة جوانب الكفاءة والجودة والعزم نحو النفاذ لأسواق دول التجمع ، توفير المعلومات عن أسواق دول التجمع (الانتاج والاستهلاك) من خلال إعداد التقارير السلعية للمحاصيل الزراعية والمنتجات الصناعية الممكن تصديرها والبيانات الدقيقة عن الاسعار وحجم الطلب الأجنبى فى دول الاتفاقية وحجم العرض فى مصر مع ادماجها بالدراسات التنبؤية بحجم الطلب والاسعار لتمكين المصدرين من اتخاذ القرارات التصديرية، استطلاع الأراء بشأن جدوى الاستفادة من هذه الاتفاقيه، واتاحة تلك المعلومات للمصدرين والمستوردين والمنتجين بسهولة ودون تكلفة على شبكة الانترنت (موقع قطاع الاتفاقيات التجارية الالكترونى) ، إعدادات الدراسات بشأن تفعيل تطوير العلاقات

مع دول التجمع وآليات تعظيم الاستفادة، إعداد دلائل ونشرات بالمواصفات والمعايير القياسية بدول التجمع، اصدار النشرات والأدلة الدورية للمنتجات المحلية ونسب المكونات المحلية لها وأسعارها وكذلك أنواع الزراعات المتاحة وتوزيعها على السفارات والقنصليات والملاحق التجارية ونقط التجارة الدولية لدول التجمع فى مصر، دعوة الملحقين التجاريين والمستوردين فى دول التجمع لزيارة المشروعات الانتاجية القائمة لتعريفهم بامكانيات الانتاج وجودته. مع اشتراط أن تعتمد دراسات وتقارير السوق التى يعدها قسم الدراسات واستطلاعات الرأى على علوم الاثنوجرافى "***Ethnography***" حيث الدراسة العملية لمجتمعات دول التجمع من خلال العمل الميدانى لمجموعات تعيش حياة عادية وسط تلك المجتمعات لاستوحاء متطلباته وفقاً للعادات والتقاليد والخبرات والثقافات والمتغيرات والحالة الاقتصادية والاجتماعية والسلوكيات. **ثم** يقوم قسم **الرصد ومتابعة التنفيذ** وفقا لما توصل إليه من قسم الدراسات والبحوث واستطلاعات الرأى **بالمهام الاتية:** متابعة حركة التبادل التجارى مع دول التجمع، رصد المشكلات والمعوقات التى تعترض حركة التبادل التجارى مع دول التجمع، التأكد من التزام دول التجمع بأحكام الاتفاقيه. وبناء على ذلك يقوم **قسم التحليل وتقييم الأثر** وفقا لما توصل إليه من قسم الرصد ومتابعة التنفيذ بالمهام الاتية: اعداد التقيمات الخاصة بتأثير الاتفاقية على الاقتصاد المحلى، تقييم مسار الاستفادة بالاتفاقية ومقارنته بالمستهدف منها، اقتراح السياسات والممارسات اللازمة لحماية الاقتصاد من التأثيرات والممارسات السلبية وغير العادلة من قبل منتجات دول التجمع ، اقتراح السياسات والممارسات اللازمة فى حالة عدم التزام دول التجمع بأحكام الاتفاقية .

ب- تنشيط التبادل الثقافي بين مصر والدول الأعضاء مع ضرورة تصحيح الصورة الافريقية داخل الأوساط الإعلامية والثقافية المصرية.

7-2- تقليل تكلفة ووقت الإجراءات الجمركية وتقليل معدلات المخاطر بأسواق دول التجمع من خلال الاليات الاتية:

أ- إعتماد تطبيق خدمات الفحص قبل شحن الواردات "***PSI***" بالتنسيق مع دول الاتفاقية، حيث يتم الاتفاق على التعاقد مع شركات خاصة من أعضاء الاتحاد الدولى لوكالات الفحص "***IFIA***" تقوم بتثمين وتحديد منشأ الواردات قبل شحنها فى ميناء التصدير وتشرف على ختم واغلاق الحمولة فى الحاوية بعد التفتيش عليها مما يقلل من مدة بقاء الواردات فى الميناء ويسرع من فترة نفاذ الصادرات لأسواق دول التجمع حيث يخفض وقت بقاء الصادرات المصرية بموانئ تلك الدول وكذلك صادراتها الموجهة الى مصر.

ب- التوسع فى إبرام اتفاقيات لضمان الاستثمارات وتجنب الازدواج الضريبى بين مصر وبين دول السوق وأكبر عدد ممكن من الدول المصدرة لرؤوس الأموال.

7-3- حفز نفاذ الصادرات المصرية لأسواق دول السوق المشتركة لشرق وجنوب افريقيا من خلال الاليات الاتية:

أ- تحويل دعم الصادرات إلى دعم يقدم بناءاً على النفاذ لأسواق جديدة خاصة بدول الاتفاقية مع التمييز بين القطاعات التصديرية فى مبالغ الدعم المقدمة بحيث يزيد مقدار الدعم كلما قام المصدر بالنفاذ إلى أسواق جديدة من دول الاتفاقية مع مراعاة ان تختلف مبالغ الدعم وفقا للمنتج المصدر بحيث أن الدعم المقدم للصادرات الزراعية يختلف عن الدعم المقدم للصادرات الصناعية والدعم المقدم للصادرات الصناعية من المواد الخام يختلف عن الدعم المقدم للصادرات الصناعية من المنتجات الوسيطة ونصف المصنعة والذى بدوره يختلف عن الدعم المقدم للصادرات الصناعية من المنتجات الصناعية تامة الصنع والدعم المقدم للسلع الاستهلاكية يختلف عن الدعم المقدم للسلع الإنتاجية. وأن يكون ذلك الدعم موجه للسلع القابلة للتصدير التى تواجه مشكلات فى الأسواق الأجنبية. مع تحويل جزء من دعم الصادرات الى قروض مالية بأسعار فائدة مخفضة وآجال سداد طويلة وتوجيهها إلى حكومات دول التجمع وعلى ان تكون تلك القروض مشروطة بشراء منتجات سلعية ذات منشأ مصرى من السوق المصرى وبالتأكيد ريثما تدخل المنتجات المصرية أسواق تلك الدول فإن ذلك يعنى إرتفاع فى الطلب مستقبلياً على مكونات وأجزاء تلك المنتجات التى تم إستيرادها من مصر.

ب- استحداث العمل بقاعدة التراكم الثنائى والقطري للمنشأ بين دول التجمع لتسهيل تبادل الصادرات البينية لدول السوق

ج- وضع قواعد للشركات الانتاجية القائمة بالتصدير أو الراغبة فى التصدير لأسواق دول التجمع وربطها بالحوافز والمزايا المالية المقدمة لصادراتها وتتمثل في الشكل الاتى :

شكل رقم رقم (5)

القواعد المقترحة لنظام عمل الشركات المصدرة لأسواق دول السوق المشتركة لشرق وجنوب افريقيا

شركة انتاجية صغيرة أو متوسطة أو شركة استيراد وتصدير	شركة انتاجية كبيرة	
	مواد اولية و مواد نصف مصنعة	سلع نهائية
وجود موزع أو وكيل أو مندوب بدول التصدير	وجود مكتب بدول التصدير ومخازن	وجود مركز خدمات ما بعد البيع ومخازن

المصدر : من اعداد الباحث

د- دعم الدولة لجزء من تكاليف نقل الصادرات المصرية للدول الأعضاء.

هـ- دعم شركات التأمين والبنوك التي تقدم خدمات تأمين وضمان وتمويل الصادرات المصرية لدول التجمع من خلال تخفيض معدل ضرائب الدخل عليها طالما تجاوز حجم ائتمانها أو ضمانها السنوى عن نسب معينة لدول التجمع .

و- تخفيض تسعيرة خدمات الموانئ للصادرات والسلع المستوردة بغرض الاستخدام المباشر فى الإنتاج. وتجهيز صالات تخزينية بالمطارات الجوية على مستوى الجمهورية والتوسع فى امكانية الشحن الجوى

من المحافظات الأخرى التى تحتوى على مطارات غير القاهرة والاسكندرية وزيادة عدد الرحلات الجوية لدول الاتفاقية لتقليل تكلفة التصدير مع التوسع في انشاء خطوط الطيران والنقل الملاحى المنتظمة ومراكز الخدمة اللوجيستية بين مصر والدول الأعضاء .

ز- إنشاء مكتب لتشجيع الصادرات المصرية لدول الاتفاقية يضم كافة الخدمات التى يحتاج إليها المصدرون فى مكان واحد من اصدار شهادات المنشأ وينسق بين المصدر وبين هيئة تنمية الصادرات وصندوق دعم الصادرات ومكاتب التمثيل التجارى ونقطة التجارة الدولية" International Trade Point" والسفارات والملاحق التجارية بالخارج والسفارات والملاحق التجارية للدول الأجنبية بالداخل .

ح- تقديم الدولة قروض بأسعار فائدة مخفضة نسبياً للشركات الإنتاجية المصرية التى لديها فروع وحجم مبيعات فعلية بدول الاتفاقية

ط- دعم نموذج مثلثات النمو[1] "growth triangle" بين مصر وليبيا والسودان في مجالات الصناعة للجمع بين نقاط القوة للشركاء الثلاث فى مراحل الانتاج، البحث والتطوير، نقل التكنولوجيا، تطوير تقنيات الانتاج، التسويق، والاستفادة باقتصاديات الحجم بين تلك الدول لتسهيل النفاذ لأسواق باقى دول الاتفاقية.

8- الدراسات المستقبلية

- بحث سبل إقامة المشروعات الاستثمارية بين الدول الأعضاء.
- بحث سبل تمويل تطوير مشروعات البنية التحتية للتجارة والنقل بالدول الأعضاء.
- بحث سبل تفعيل مؤسسة نقدية مشتركة للدول الأعضاء تعمل بمنأى عن الصراعات السياسية للدول الأعضاء لضمان انسياب التجارة.

[1] وهى مناطق صناعية مشتركة بين ثلاث دول أو أكثر متقاربة جغرافياً يتم فيها الاستفادة من عوامل الميزة النسبية لعوامل الانتاج فى لكل طرف وتقوم الأعضاء بتوحيد السياسات الاقتصادية فيما يتعلق بتلك المناطق وذلك من أجل جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وزيادة الصادرات والقدرة على استهداف الأسواق الأجنبية. انظر:

-Meena Singh, growth triangles Southeast Asia: Relevance for peace and stability in Asean, international journal an arts, management and humanities, 4(1): Research Trend, 2015, pp 63-65

-Chia Siow Yue, Regionalism and sub regionalism in Asean: the free trade area and growth Triangle Models, National Bureau of economic Research, Nebar-ease, volume, university of Chicago, 1997, pp298 – 303.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

- أدياب على محمد على ، تجربة مصر فى تعزيز العلاقات الاقتصادية العربية الأفريقية فى مجال التجارة والاستثمار، المنتدى رفيع المستوى حول التعاون العربى الأفريقى فى مجال الاستثمار والتجارة بعنوان تعزيز الشراكة الاقتصادية العربية الأفريقية، طرابلس، ليبيا،25- 2010/9/26.
- الفريد ايكس الابن، الاقتصاد العالمى المعاصر منذ عام 1980، ترجمة أحمد محمود، المركز القومى للترجمة،القاهرة،2014.
- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، دراسة التجارة الخارجية واثرها على الاقتصاد المصرى خلال الفترة 2006-2015 مع دراسة خاصة عن دور الكوميسا، يوليو 2017.
- المصرف العربى للتنمية الاقتصادية للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا، التقرير السنوى، 2013.
- أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، التكامل الإقليمي والاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصادات النامية والانتقالية، مجلس التجارة والتنمية، لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية، اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الاستثمار والابتكار وتنظيم المشاريع من أجل بناء القدرات الإنتاجية والتنمية المستدامة، الدورة الاولى، الامم المتحدة،2013/1.
- أمل على على، العلاقات الاقتصادية بين مصر ودول الكوميسا، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2000.
- ريتشارد بومفرت، ترجمة 1.د/ سفر بن حسين القحطانى واخرون ، مذكرات محاضرات فى نظرية وسياسة التجارة الدولية.جامعة الملك سعود ،2011.
- د. عبد المجيد أحمد ابراهيم، تجربة مصر فى التعاون الاقتصادى الاقليمى مع دول السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا والكوميسا، والفرص المتاحة والقيود المطروحة أمام الصادرات من السلع الصناعية، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة، سوهاج، جامعة جنوب الوادى، المجلد 14، العدد2,12/ 12/ 2000.
- د. عماد عبد المسيح شحاته، الأثار الخارجية للتجارة الخارجية بين مصر و الكوميسا باستخدام نموذج الجاذبية للتحليل المكانى، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى، مجلد21، عدد4، يسمبر 2011.
- د. لمياء محمد الغربى، التبادل التجارى العربى الافريقى (الفرص والتحديات) دراسة حالة مصر وتجمع الكوميسا، المجلة العربية للإدارة، مجلد37، عدد4، ديسمبر 2017.
- د. مأمون ابراهيم حسن، الاطار الموسمى لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات فى المنطقتين العربية والأفريقية، المنتدى الاقتصادى العربى الأفريقى، الاتجاه نحو مشاركة عربية أفريقية فعالة، الكويت 11 -12/ 11 - 2013.
- مايكل جيه بانزنر.عندما يسقط العمالقة، المركز القومى للترجمة،2012.
- نجوان، السياسات الزراعية المستقبلية لمصر فى ضوء المتغيرات المحلية والإقليمية ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم (214)، معهد التخطيط القومى،2009/8.
- وزارة التجارة والصناعة، الشركة المصرية لضمان الصادرات، 2007.
- وزارة التجارة والصناعة، العلاقات المصرية الأفريقية، التكتلات الاقتصادية فى القارة الأفريقية، دراسة تحليلية عن تطور العلاقات التجارية بين مصر والكوميسا خلال الفترة من 2001 حتى 2005.

- ولد محمد عيسى محمد محمود ، معوقات التكتلات الاقتصادية الاقليمية فى البلدان النامية، دراسة حالة الكوميسا، مجلة الباحث، عدد 10، الجزائر، 2012.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

-Abdulatify. Al-Hamad, Role of Arab Development institutions in Africa`s Development, Arab Africa-Economic Forum, Beyond promises: Moving forward towards an effective Arab/Africa partnership, Kuwait, 11-12/11/2013.

-African Development Bank group, African union and Economic Commission for Africa, African statistical year book, 2014.

-African Development Bank, Compendium of statistics on bank group operations, 2014.

- African union, Economic Commission for Africa, and African development bank, Assessing Regional integration in Africa IV, Enhancing intra- African Trade, 2010.

- African union and Economic Commission for Africa Economic Report on Africa, Making the Most of Africa`s Commodities: industrializing for growth, Jobs and economic Transformation, 2013.

- Alemayehu Geda and Haile Kibret, Regional economic integration in Africa: A Review of problem and prospects with a case study of COMESA, final draft, 1/2002.

-An Noten Baert, Stella Massawe and Mario Berrero, Mapping risk and vulnerability hotspots in the COMESA region: Technical Report, Regional strategic Analysis and knowledge support system Resakss, 5/2010

-Betina Dimaranan and Simon Mevel, The COMESA Customs union: A Quantative Assessment, trade and institutions Division of the International food policy Research institute, Washington, D.C, Draft paper, 8/2008.

-Chia Siow Yue, Regionalism and sub regionalism in Asean: the free trade area and growth Triangle Models, National Bureau of economic Research, Nebar-ease, volume, university of Chicago, 1997.

- COMESA Secretariat, a Comprehensive study on cross - Border investments in the COMESA Region, Study Report, 30/ 6/2012.

- COMESA Secretariat, COMESA investment Report, The COMESA Common investment Area-Creating an enabling investment environment, 2011.

- COMESA Secretariat, Enhancing intra- COMESA trade through Micro, Small and Medium enterprise Development, Lusaka, Zambia, 2012/ 2013

- COMESA Secretariat, International Trade statistics, Bulletion No. 12, Lusaka, Zambia, 2013.

-COMESA Secretariat, Key Issues in Regional integration Volume 2, 2013.
-Dalia Ahmed Aly, Enhancing Egyptian African Economic Relation, Master Theses, Economics Department, Faculty of commerce, Ain Shams university, 2006.
-Hlmut Ascheand& Jonne Brucher, Myth and reality of African regional integration, recent in Africa, 2009.
-Meena Singh, growth triangles Southeast Asia: Relevance for peace and stability in Asean, international journal an arts, management and humanities, 4(1): Research Trend, 2015.
- Inmaculada Martínez-Zarzoso, Felicitas Nowak-Lehmann D., Nicholas Horsewood, Effects of regional trade agreements using a static and dynamic gravity equation, Discussion papers // Ibero America Institute for Economic Research, No. 149, University of Goettingen,2006.
- Institute of economic affairs, the gains and challenges of trading under COMESA, Trade information program, Trade notes, issue 17, February 2007.
-Padamja khandelwal, COMISA and SADC: prospects and challenges for regional trade integration, IMF working paper, WP/ 04/277, policy Development and Review Department, international Monetary fund, 2004 .
-Paul A.Samuelson & William D.Nord house, Economics, seventeenth edition McGraw-Hill Irwin, 2001.
-Rupa Ranganathan & vivien Faster, COMESA`s infrastructure: A continual perspective, Africa`s infrastructure A time for Transformation, Africa infrastructure country Diagnostic, country report, 4/2011.
-Samah SA Elmorsy, Determinants of trade intensity of Egypt with COMESA countries, Bandung, journal of the global south, 2:5, springer
-Scott L.Baier, Jeffreyh. Bergstrand and Peter Egger, The New Regionalism, causes and Consequences, inter-American Development Bank and CEPII conference, The New Regionalism: progress, setbacks, and challenges", 9-10/2/2006.
-The World Bank, The Africa competitiveness Report, World Economic Forum, in sight Report, 2013.
-United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), Strengthening Regional Economic Integration for Africa's Development, Economic Development in Africa Report, Geneva: United Nations 12, 2009.

-Dr.Zeinab Tawfeeq Al-Sayed Elewa, AU and economic development: Egypt and the COMESA as a model, African perspectives, studies and articles, volume13, issue46, 2017.
-http://globaledge.msu.edu
-http://www.uneca.org
-http://www.ati-aca.org
-http://www.comesaria.org
-http://www.bicusa.org
-http://www.afdb.org
-http://www.badea.org
-https://www.gtap.agecon.purdue.edu
-https://www.trademap.org
-http://data.albankaldawli.org
-http://www.tas.gov.eg

The obstacles of the Egyptian economy from benefiting of trade exchange with COMESA and tools to maximize their utilization

Abstract

Trade in all its forms has come to play a vital role in both developed and developing economies. As an attempt to highlight the achievement of benefiting from regional trade agreements, this paper examines the obstacles of the Egyptian economy's in benefiting from trade and access to **COMESA** markets in the light of a review of the terms and conditions of **COMESA** agreement, as well as an assessment of the commercial benefit of the Egyptian economy in order to suggested some policies to achieve the maximum utilization of that agreement.

Keywords: foreign trade, regional trade agreements, common market for eastern and southern Africa, economic blocs.